



Atlantic Council

مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط

تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق

تحقيق استقرار طويل المدى لضمان هزيمة داعش

الرئيس

السفير ريان كروكر

المدير التنفيذي

د. نسبية يونس

تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق

تحقيق استقرار طويل المدى لضمان هزيمة داعش

الرئيس

السفير ريان كروكر

المدير التنفيذي

د. نسبية يونس

.ISBN: 978-1-61977-410-0

صورة الغلاف: رويترز / علاء المرجاني.

اخترنا صورة الغلاف لتمثيل مطالب العراقيين المشتركة للإصلاح السياسي، والأمن، ووضع حد للفساد والكسب غير المشروع، وتوفير فرص اقتصادية عادلة ومتساوية. حيث تتجاوز هذه المطالب الحدود الإثنية والدينية، وغالبا ما يتم التعبير عنها في الاحتجاجات الجماهيرية التي ترفع العلم العراقي.

نوفمبر 2016

كُتب هذا التقرير ونُشر وفقاً لسياسة المجلس الأطلنطي بشأن الملكية الفكرية المستقلة. المؤلفون هم وحدهم المسؤولون عن التحليل والتوصيات المتضمنة فيه. ولا يحدد المجلس الأطلنطي ولا الجهات المانحة أي من هذه الأمور، ولا يؤيدون بالضرورة أو يدافعون عن نتائج هذا التقرير.

مايو 2017

مجموعة عمل مستقبل العراق

الرئيس

السفير/ ريان كروكر، أستاذ تنفيذي بجامعة تكساس A&M؛ سفير سابق في العراق، وأفغانستان، وباكستان، وسوريا، والكويت، ولبنان.

المدير التنفيذي

د. نسيبة يونس، كبيرة باحثين غير مقيمة في المجلس الأطلنطي، وزميل مشارك في تشاتام هاوس.

الأعضاء

اللواء المتقاعد/ مايكل باربيرو، نائب رئيس الأركان السابق، العمليات الاستراتيجية، والقوات متعددة الجنسيات بالعراق.

د. بن كونابل، رائد بحري متقاعد، وكبير محلي السياسات الدولية بمؤسسة راند.

د. توبي دودج، مدير مركز الشرق الأوسط بكلية لندن للاقتصاد.

السيد/ سرهانج حماسعيد، مدير برامج الشرق الأوسط بمعهد الولايات المتحدة للسلام.

السيد/ كاوا حسن، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعهد إيست ويست.

د. فالج عبد الجبار، رئيس معهد العراق للدراسات الاستراتيجية ببيروت.

السيد/ سجاد جواد، المدير العام لمركز البيان للتخطيط والدراسات ببغداد.

د. رعد القادري، كبير مديرين مركز تأثير الطاقة بمجموعة بوسطن الاستشارية.

السيد/ نبراس كاظمي، باحث زائر بمعهد هدسون.

مايكل نايتس، باحث بمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى.

د. دينيس ناتالي، كبير باحثين بجامعة الدفاع الوطني.

د. دوجلاس أوليفانت، المدير السابق لمكتب العراق بمجلس الأمن القومي الأمريكي، وكبير الباحثين بمركز أمريكا الجديدة.

د. كينيث بولاك، كبير باحثين بمركز سياسات الشرق الأوسط، بمؤسسة بروكينجز.

السيد/ حسين قراغولي، كبير مديرين، ومصرفي متخصص في الاستثمار، يركز على العراق والشام وشمال الخليج.

د. حارث القروي، باحث بمركز التاج لدراسات الشرق الأوسط، بجامعة برانديز.

السيد/ ناثانيال رابكين، مدير تحرير مجلة السياسة العراقية من الداخل.

السيد/ أحمد علي، باحث عراقي مستقل.

د. جاريث ستانسفيلد، أستاذ سياسات الشرق الأوسط، ورئيس مركز القاسمي لدراسات الخليج العربي في جامعة إكستير.

السيدة/ كريستين فان دن تورن، مديرة معهد الدراسات الإقليمية والدولية، بالجامعة الأمريكية بالعراق في السليمانية.

السيد/ نيلز وورمر، مدير مكتب العراق وسوريا، بمؤسسة كونراد-أديناور.

يعكس هذا التقرير الجهود الجماعية التي بذلتها مجموعة العمل. ومع ذلك، فإن التحليلات، والاستنتاجات، والتوصيات لا يتشارك فيها بالضرورة جميع أعضاء مجموعة العمل أو كبار المستشارين، ولا المنظمات التي يمثلونها.

مستشارو مجموعة العمل

- د. حسن عباس، أستاذ الدراسات الأمنية الدولية بجامعة الدفاع الوطني.
- د. دلاور علاء الدين، الرئيس المؤسس لمعهد بحوث الشرق الأوسط.
- الفريق/ جون ألين، المبعوث الرئاسي الخاص السابق للتحالف العالمي لمكافحة تنظيم داعش.
- السيد/ جيفري بات، العضو المنتدب لشركة الفرات للاستشارات.
- السيد/ سكوت كارينتر، العضو المنتدب لشركة جيجساو في جوجل، والمدير السابق للحكومة وسلطة الائتلاف المؤقتة.
- السفيرة/ ويندي تشامبرلين، رئيسة معهد الشرق الأوسط.
- د. أنطوني كوردسمان، رئيس القسم الاستراتيجي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.
- د. إيريك ديفيس، أستاذ العلوم السياسية بجامعة راتجرز.
- السيد/ جون ديبلasio، مؤسس ومدير تنفيذي، الصندوق الخيري للسلام العالمي والتنمية.
- السيد/ تود دايموند، مدير الشرق الأوسط، منظمة كيمونيكس إنترناشونال.
- السيد/ توماس دونوفان، الشريك الإداري ومؤسس تحالف القانون العراقي.
- السفير/ جاري جرابو، كبير باحثين زائر بمركز الدراسات العالمية والمناطق، بجامعة وايومنغ.
- مايكل جونتر، أستاذ العلوم السياسية بجامعة تينيسي التكنولوجية.
- السيد/ أحمد جوتان، مدير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بمؤسسة شركاء من أجل التغيير الديمقراطي.
- د. كاثلين هيكس، نائب الرئيس، ورئيسة برنامج هنري كيسنجر، ومديرة برنامج الأمن الدولي، بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.
- د. جوست هيلترمان، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمجموعة الأزمات الدولية.
- السفير/ فيصل استريادي، أستاذ بكلية الدراسات الدولية بجامعة إنديانا.
- السيد/ رحمان الجبوري، كبير موظفي البرامج في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالصندوق الوطني للديمقراطية.
- السفير/ غانم الجميلي، السفير العراقي السابق لدى المملكة العربية السعودية واليابان.
- السفيرة/ إليزابيث جونز، نائبة الرئيس التنفيذي، بمجموعة أبكو العالمية؛ مساعد وزير الخارجية السابق.
- د. عباس كاظم، رئيس معهد الدراسات الشيعية.
- د. كيمبرلي كاجان، مؤسس ورئيس معهد دراسات الحرب.
- د. ليث كوبا، مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمؤسسة الوقف الوطني للديمقراطية.
- د. كامل محمود، باحث عراقي ومستشار فني سابق للوزارات العراقية.
- د. كنعان مكية، مؤلف كتاب القيود: جمهورية الخوف والقسوة والصمت.
- د. فيب مار، مؤرخ لتاريخ العراق الحديث.
- د. فالي نصر، عميد كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز.
- السفير/ جون نيغروبوتتي، السفير السابق في العراق، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة ماكلارتي أسوسياتس.
- السيد/ بارونس إيما نيكولسون أوف وينتيربورن، المبعوث التجاري لرئيس الوزراء البريطاني إلى العراق.
- د. بريندان أوليري، أستاذ في كلية لودر للعلوم السياسية، جامعة بنسلفانيا.

- السيدة/ منال عمر، نائب الرئيس المساعد لمركز الشرق الأوسط وأفريقيا، بمعهد الولايات المتحدة للسلام
- د. ميجان أوسوليفان، أستاذ ممارس للشؤون الدولية بكلية كينيدي في جامعة هارفارد.
- د. مارينا أوتاواي، كبيرة باحثين بمركز وودرو ويلسون.
- الجنرال/ ديفيد بيترايوس، المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية، والقائد العام السابق للقوات متعددة الجنسيات بالعراق.
- د. ديفيد بولوك، باحث بمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى.
- السيد/ ماكس بريموراك، رئيس معهد تحقيق الاستقرار والانتقال.
- السفير/ ريند الرحيم، سفير عراقي سابق لدى الولايات المتحدة.
- السفير/ فرانسيس ريتشاردوني، رئيس الجامعة الأمريكية بالقاهرة.
- السفير/ تشارلز ريس، نائب رئيس مؤسسة راند الدولية.
- د. تشارلز تريپ، أستاذ السياسة بكلية الدراسات الشرقية والأفريقية، بجامعة لندن.
- د. دوف س. زاخيم، وكيل وزارة الدفاع السابق.

قائمة المحتويات

1	تمهيد
2	الملخص التنفيذي
4	مصالح الأمن القومي الأمريكي في العراق
7	الحكم الجيد يهزم التطرف العنيف
15	تعزيز قوات الأمن العراقية
18	التوسط بين بغداد وحكومة إقليم كردستان
20	الخاتمة
21	الجهات والمؤسسات الداعمة لمجموعة عمل مستقبل العراق

تمهيد

رايان كروكر

أصبحت الحكومة العراقية المدعومة من الولايات المتحدة وشركائها في التحالف، على وشك استعادة جميع الأراضي العراقية التي كان تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) قد استولى عليها. نقدم في هذا التقرير استراتيجية تُمكن الولايات المتحدة من البناء على هذا النجاح؛ من أجل هزيمة دائمة للتنظيم، وكذلك لضمان مصالح الأمن القومي الأمريكي في العراق على المدى الطويل.

على مدار عام 2016 ضمت مجموعة عمل مستقبل العراق كبار الباحثين والخبراء والممارسين السابقين في مجال السياسة العراقية؛ من أجل إجراء تحقيق صارم حول كيفية حماية الولايات المتحدة لمصالحها الأمنية على أفضل وجه، وتعزيز المصالح العراقية عن طريق الانخراط الهادف والفعال في العراق.

سافرت مجموعة العمل إلى بغداد، وأربيل، والسليمانية، والنجف، وعمان، وبرلين، واجتمعت مرتين في العاصمة واشنطن، للاستماع إلى وجهات نظر القادة السياسيين العراقيين، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والزعماء الدينيين. كما استمعنا بعناية إلى صانعي السياسات الدوليين الذين يُمثلون العديد من الدول المشاركة في الحرب ضد تنظيم داعش. واستنادًا إلى هذا البحث، تقدم مجموعة العمل التقرير التالي مع توصيات سياسية، من أجل مساعدة الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها المتعلقة بالأمن القومي في العراق، وبالتالي في المنطقة على نطاق أوسع.

كان من دواعي الشرف العظيم بالنسبة لي أن أعمل مع أعضاء مجموعة العمل هذه ومع كبار المستشارين. فعلى المستويين الفردي والجماعي، هم من أرقى العقول التي تعمل حالياً على ملف العراق. فرغم اختلاف جنسياتهم وخبراتهم ووجهات نظرهم، فإنهم يتشاركون في بعض الأفكار؛ فمستقبل العراق مهم، ليس فقط للعراقيين بل للمنطقة والمجتمع الدولي بأكمله. فما تقوم به الولايات المتحدة أو لا تقوم به، سيكون له تأثير كبير على المستقبل.

وبتعزيز المكاسب التي حققتها الولايات المتحدة في الحرب الثانية ضد التطرف العنيف في العراق، نأمل أن تتجنب التورط في حرب ثالثة.

رايان كروكر

رئيس مجموعة عمل مستقبل العراق

المجلس الأطلنطي

الملخص التنفيذي

العراقية. ورغم أن القيادة في الولايات المتحدة ستكون حاسمة في هذا الشأن، إلا إن عبء التعامل مع أوجه القصور في الحكم العراقي يمكن، بل وينبغي، تقاسمه مع الحلفاء والشركاء والأصدقاء. وبالنظر إلى الاستثمارات الكبيرة التي تحققت بالفعل، فإن القيام باستثمار إضافي متواضع نسبياً لتحقيق الاستقرار في العراق قد يُسفر عن نتائج إيجابية. فمن خلال الاستثمار، بدلاً من الانسحاب في هذا الوقت الحرج، يمكن للولايات المتحدة ضمان استمرار المكاسب التي تم تحقيقها ضد تنظيم داعش على المدى الطويل.

توصيات لسياسة الولايات المتحدة في العراق

الالتزام علناً بالانخراط في العراق على المدى الطويل: إن التصورات العراقية بأن المشاركة الأمريكية سطحية وعابرة تقوض سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق. فكل من تنظيم داعش وإيران يعززان فكرة أن الولايات المتحدة لا يمكن الاعتماد عليها في شراكة طويلة الأمد. وقد كانت الزيارة الأخيرة لوزير الدفاع جيمس ماتيس بداية طيبة، في حين منح اجتماع الرئيس ترامب مع رئيس الوزراء حيدر العبادي في 20 مارس/آذار 2017 بعض الضمانات للحكومة العراقية وللشعب، بأن الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة العراق، حتى بعد إلحاق الهزيمة العسكرية بتنظيم داعش.

التركيز على تحسين الحكم: يزدهر التطرف العنيف في المجتمعات التي يُنظر إلى حكوماتها من قبل شعوبها على أنها فاسدة وضعيفة وغير شرعية. ويمكن للولايات المتحدة أن تتصدى للتطرف العنيف على نحو فعال على المدى الطويل عن طريق الضغط على الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان لتلبية احتياجات الشعب العراقي بشكل أفضل. وعلى المدى القصير عن طريق دعم إجراء انتخابات برلمانية وانتخابات على مستوى المحافظات حرة ونزيهة.

دعم الاقتصاد العراقي: تحتاج الدولة العراقية إلى اقتصاد فعال؛ وذلك من أجل مكافحة التطرف العنيف، وكذلك لتوفير فرص عمل للشباب المعرضين للتطرف، وكذلك من أجل حماية نفسها من التدخل الإيراني. ويتعين على الولايات المتحدة أيضاً مواصلة دعم الاقتصاد العراقي من خلال المساعدات المالية المباشرة، ومن خلال الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمعونات متعددة الجنسيات.

الإبقاء على تدريب القوات العراقية: لن تنتهي التهديدات الأمنية التي يواجهها العراق بمجرد إخراج تنظيم داعش من الموصل. وبالتالي ففوات الأمن العراقية تحتاج أن تكون مستعدة للدفاع طويل المدى عن الأراضي العراقية ضد تجدد حركات التطرف العنيف. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الحفاظ على عدد مناسب من القوات الأمريكية في العراق بعد تحرير الموصل، وكذلك عن طريق الاضطلاع بمهمة طويلة الأجل، هدفها تقديم المشورة وتدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية.

مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة

إن هدف الولايات المتحدة هو أن يصبح العراق مستقلاً ومستقرًا ومزدهرًا، يحيا في سلام داخل حدوده ومع جيرانه، ويعكس حكماً شرعياً وفعالاً، ويميل بقوة إلى التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. يشهد العراق الآن حالة من الاضطراب المدني، أفسحت المجال أمام الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم داعش الذي يهدد مصالح الأمن القومي الأمريكي بشكل مباشر. ورغم أن القوة العسكرية يُمكنها أن تُحد من قدرة الجماعات الإرهابية، فإنها لا تستطيع القضاء على الأسباب الكامنة وراء ظهور هذه الجماعات. فوحدها فقط حكومة فعالة وسريعة الاستجابة وشرعية يمكنها أن تعالج الأسباب الجذرية للتطرف. وهذا لا يعني أن الولايات المتحدة يجب أن تشارك في برنامج بناء الأمة على نطاق أوسع، بل يجب على الأرجح أن تدعم التقدم المحرز في البرامج التشريعية الرئيسية ومبادرات الإصلاح، التي تعالج المظالم العراقية بشكل مباشر.

قضية تحديد أولويات العراق

إن تعزيز المصالح الأمريكية في العراق سيكون له أثرٌ إيجابي على مصالح الأمن القومي الأمريكي في الشرق الأوسط متمثلة في هذه النقاط:

- حرمان الجماعات الإرهابية في العراق من الملاذ الآمن يقلل من العمق الاستراتيجي للمجموعات المرتبطة العاملة في سوريا، ويحد من قدرتها على تهديد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها.
- دعم الولايات المتحدة للحكومة العراقية سيقبل -في نهاية المطاف- من تعرض العراق للنفوذ الإقليمي، ولا سيما الإيراني، حيث يحد من قدرة إيران على بسط نفوذها في الشرق الأوسط.
- من شأن إعادة طرق التجارة الرئيسية بين الأردن والعراق إلى العمل، أن يساعد على تعزيز الاقتصاد الأردني، وبالتالي استقرار هذا الحليف، المعرض للخطر، للولايات المتحدة.
- توفير إمكانيات تصدير النفط والغاز في العراق وتحديث اقتصاده، يمكن أن يطلق محركاً جديداً وقوياً للنمو الاقتصادي الإقليمي والعالمي، مما قد يقوض من نفوذ الأيديولوجية المتطرفة بين الشباب في الشرق الأوسط.

وقد أنشأت الولايات المتحدة بالفعل كيان متعدد الأطراف لمحاربة تنظيم داعش: التحالف العالمي لهزيمة داعش. وكان اجتماع مارس/آذار 2017 في واشنطن الذي مُثلت فيه جميع الدول الثمانية والسنتين في التحالف بمثابة تأكيد على تضامن التحالف مع العراق. ويُمكن إعادة توجيه هذا التحالف نحو تعزيز صمود الدولة

لا تُقدّر بثمن، بالإضافة إلى دعم وعون الكونجرس. وتعد رسالة 20 مارس/أذار 2017 من قبل مجموعة حزبية من أعضاء مجلس الشيوخ بقيادة رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس بوب كوركر، بمثابة منصة ممتازة لیتم من خلالها بناء استراتيجية انخراط طويلة الأجل.

إشراك الشعب الأمريكي. سيكون من المهم التوضيح للشعب الأمريكي أن الجهود الأمريكية المستقبلية في العراق لا تمثل عودة إلى أيام بناء الأمم. فبدلاً من ذلك يجب أن تُفسر الاستراتيجية باعتبارها مشاركة استراتيجية، بهدف حماية المصالح الأمنية الأمريكية.

الحفاظ على نهج متعدد الأطراف: وذلك من خلال الاعتماد على التحالف ضد تنظيم داعش من أجل تطوير شراكة مستقرة ومستمرة بين العراق والمجتمع الدولي، فمن الضروري البناء على قوة الانخراط الأوروبي من حيث المشاركة في التكاليف، وتقسيم المسؤوليات، وتحسين معالجة القضايا والمناطق الحساسة التي لا يتم رؤية دور الولايات المتحدة فيها محايداً. وكذلك من الضروري إقناع مجلس التعاون الخليجي بالانخراط بشكل أكثر إيجابية مع العراق.

نظرة طويلة المدى: من خلال قياس النجاح بناءً على الحكم وليس عبر المؤشرات العسكرية، يمكن لإدارة ترامب أن تضمن أنها على طريق إلحاق هزيمة حقيقية ودائمة بحركات التطرف العنيف في العراق. وسيستغرق النجاح سنوات بدلاً من شهور، ولكنه سيكون نجاحاً جدياً بمجرد تحقيقه.

الوساطة بين بغداد وحكومة إقليم كردستان: من شأن أي نزاع عسكري بين بغداد وحكومة إقليم كردستان أن يقوض بشكل خطير الجهود الأمريكية الرامية إلى إلحاق هزيمة دائمة بالتطرف العنيف في العراق. لذلك يجب على الولايات المتحدة الاستمرار في الوساطة حسبما يقتضي الأمر بين بغداد وحكومة إقليم كردستان، حيث أنهما يتعاملان مع قضايا معقدة مثل الأراضي المتنازع عليها والنفط وعائذاته والأمن والاستقلال الكردي، لذلك ينبغي على الولايات المتحدة أن تزيد من دعمها لتدخل الأمم المتحدة في مثل هذه الوساطة.

تعظيم آفاق النجاح

الانخراط مع العراقيين: لا يمكن أن تنجح الولايات المتحدة في العراق إلا بدعم من الحكومة العراقية والشعب العراقي. وبالتالي يجب أن تكون هناك استراتيجية معززة للدبلوماسية العامة في العراق لتوعية السكان بأن الولايات المتحدة تسعى لدعم الاستقرار والنمو في البلاد. ففي الوقت الحاضر، تعتبر الدعاية الإيرانية أكثر فعالية بكثير من الجهود الأمريكية.

ضمان دعم مخصص من البيت الأبيض: من الضروري أن يكون الرئيس ترامب ومستشاره لشؤون الأمن القومي معيّنين تماماً باستراتيجية تركز على الحكم في العراق، ويتعين على البيت الأبيض أن يظل شريكاً مباشراً للعراق، بدلاً من اختزال الأمر في مبعوث خاص.

التشاور مع الكونجرس: ينبغي التشاور مع الكونجرس الأمريكي بشكل كامل في إعداد وتنفيذ هذه الاستراتيجية؛ فمن خلال تبني عملية شاملة، من المحتمل أن تحصل إدارة ترامب على توجيهات

مصالح الأمن القومي الأمريكي في العراق

دولية بقيادة الولايات المتحدة للمساعدة في صياغة اتفاق جديد لتقاسم السلطة والانتقال إلى حكومة فاعلة. ففي حالة انسحاب الولايات المتحدة فإن العراق سينزلق نحو حرب أهلية، تشبه تلك الحروب الأهلية المستشرية في المنطقة. فقد انتشرت الحرب السورية حتى وصلت إلى العراق مع تنظيم داعش، وكذلك إلى تركيا حيث اشتدت الاشتباكات مع الأكراد.

وفي مقابلاتنا أخبرنا أحد كبار المسؤولين العراقيين أن الرسالة التي وصلت إليه من الولايات المتحدة هي "نسيان أمر الإصلاحات، والتركيز على تنظيم داعش". وإذا كان هناك رسائل مثل هذه الرسالة قد تم نقلها، حتى وإن كان عن غير قصد، فإنها ستؤدي إلى نتائج عكسية. فإصلاحات الحكم هي مفتاح معركة هزيمة تنظيم داعش، ومفتاح انتصار كل من يسعى لتحقيق النجاح في هذه المعركة. وبالتالي فإن من مصلحة الولايات المتحدة تعزيز مثل هذه الرسالة وما يترتب عليها بلا كلل.

الحد من عدم الاستقرار الإقليمي

لقد أصبح العراق قوة مزعجة للاستقرار في الشرق الأوسط، وسيكون لاستمرار تقلبه تأثير كبير على البلدان المحيطة. ويوفر وجود مساحات غير خاضعة للحكم عمقاً استراتيجياً لشبكات الإجرام والمتمردين والمتطرفين في البلدان المجاورة. وتستفيد الجماعات المسلحة في سوريا، بما في ذلك تنظيم داعش، من طرق الإمداد عبر العراق. كما أن تصدير المقاتلين الشيعة العراقيين إلى سوريا، الذي تنظمه قوات الحرس الثوري الإيراني يزيد من تفاقم الصراع في سوريا.

ويؤثر انعدام الأمن في العراق على التدفقات التجارية، حيث توقفت التجارة العابرة للحدود والتي تعتبر حاسمة بالنسبة لاقتصاد البلدان المجاورة مثل الأردن، وهو ما يعرقل مشاريع الاستثمار والتنمية التي يُمكن أن تسهم في تعزيز الثروة والعمالة والاستقرار في المنطقة على نطاق أوسع. في حين تؤدي تدفقات اللاجئين العراقيين، بالتزامن مع تحركات اللاجئين الإقليميين الأخرى، إلى زيادة الضغوط الاقتصادية والسياسية على الدول المجاورة وكذلك على الاتحاد الأوروبي.

ولوقوعه بين إيران والسعودية، فإن التطورات في العراق تُوَجِّع التوترات وتزيد من خطر نشوب نزاع بين قوتين إقليميتين. فقد أدى توسع النفوذ الإيراني في العراق إلى تحويل ميزان القوى في المنطقة، وشجع إيران على رعاية الأطراف العنيفة عبر الشرق الأوسط. كما أدى صعود إيران إلى زيادة انعدام الأمن السعودي، مما ساهم في الحملة العسكرية في اليمن، مع احتمالية تأجيج الصراعات الأخرى بالوكالة. وربما يؤدي التنافس السعودي الإيراني أيضاً إلى سباق تسلح.

تأرجحت السياسة الأمريكية تجاه العراق بين التدخل المفرط والطموح، وبين فك الارتباط بشكل خطير. وتجدر الإشارة إلى أن الحرب في العراق قد أدت إلى مصرع ما يقرب من 4500 جندي أمريكي وامرأة، وتوفى مئات الآلاف من العراقيين خلال هذه العملية. كما أنها كلفت الولايات المتحدة 815 مليار دولار من التكاليف المباشرة، ولكنها قد تكلف في نهاية المطاف نحو 1.7 تريليون دولار. ولا يمكن أن يكون هناك أي شك في العودة إلى مثل هذا المستوى من التدخل.

فعندما سحبت الولايات المتحدة قواتها العسكرية من العراق في ديسمبر/كانون الأول 2011، تخلت أيضاً عن شراكات جمع المعلومات الاستخباراتية، وخفضت برامج التدريب والمصالحة المدنية والعسكرية، وخفضت كذلك علاقتها السياسية مع البلاد. وفي هذا السياق، تجاهلت الولايات المتحدة تفكك النظام الداخلي الهش في العراق وصعود تنظيم داعش، بينما عاد العراق إلى حالة من الحرب الأهلية التي لن تنتهيها الهزيمة العسكرية لداعش.

وفي بداية إدارة ترامب، يستحق الأمر إعادة تقييم شامل لمصالح الأمن القومي الأمريكي في العراق، ووضع سياسة حقيقية قائمة على المصلحة.

مكافحة التطرف العنيف عن طريق الإصلاح الهادف

تعطي سياسة الولايات المتحدة الحالية في العراق الأولوية لهزيمة تنظيم داعش، وذلك بسبب التهديد الذي يشكله المتطرفون العنيفون مباشرةً على الولايات المتحدة وحلفائها. ولكن النجاح في المعركة ضد التطرف العنيف لا يمكن قياسه فقط من حيث عدد مقاتلي تنظيم داعش الذين قُتلوا، وحجم الأراضي التي تمت استعادتها من التنظيم.

يزدهر التطرف العنيف في المجتمعات التي يُنظر فيها إلى مؤسسات الدولة على أنها قمعية وفسادة وغير فعالة وغير شرعية. لذلك فإن أي هزيمة طويلة الأمد للتطرف العنيف في العراق تتطلب التغلب على فشل الدولة العراقية في كسب ثقة ودعم قطاعات واسعة من الشعب العراقي. وهذا لا يعني أن هناك حاجة إلى بذل جهود ضخمة لبناء الدولة، وإنما ينبغي اعتبار التقدم العراقي في البرامج التشريعية الرئيسية ومبادرات الإصلاح جزءاً حيوياً من جهد شامل لهزيمة التطرف العنيف في العراق. وسيشمل ذلك جهود

1 Jeff Gerth and Joby Warrick, "Promises Unfulfilled: How a State Department Plan to Stabilize Iraq Broke Apart," *Washington Post*, August 15, 2016, https://www.washingtonpost.com/world/national-security/promises-unfulfilled-how-a-state-department-plan-to-stabilize-iraq-broke-apart/2016/08/15/82e2324e-5a8c-11e6-831d-0324760ca856_story.html.



المصدر: Wikimedia Commons.

هذه الأهداف، ومكنتها قوة وضعها في العراق من أن تكتسب نفوذاً أكثر قوة عبر الشرق الأوسط، وخاصةً في سوريا ولبنان واليمن. ولذلك فإن مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تقوضها الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها إيران، والتي تزيد من حدة التوترات الطائفية، وتزيد كذلك من التطرف العنيف، كما أنها تشكل في بعض الحالات تهديداً مباشراً للأمريكيين في المنطقة.

كما أثبتت الحكومة العراقية أيضاً أنها عرضة لتأثير كبير من إيران. فإيران تعتبر العراق خط دفاعها الأول، وقد استثمرت بشكل كبير في تأمين قوة كبيرة في البلاد. حيث تكمن أهداف الحكومة الإيرانية في تقويض القوة العسكرية للعراق، والحصول على مكاسب من الاقتصاد العراقي، وكذلك ممارسة نفوذ كبير على العملية السياسية العراقية. وقد نجحت إيران في كل هدف من

أسباب التفاؤل

يمتلئ العراق اليوم بالتحديات، والانخراط في تلك التحديات غالباً ما يبدو باهظ الثمن وغير مجدي. ولكن إذا استثمرت الولايات المتحدة في هذه العلاقة بصبر استراتيجي، مع قياس التقدم في سنوات بدلا من شهور، فإن المستقبل يمكن أن يكون واعداً جداً. فالعراق يتمتع بمستوى من حرية التعبير لا مثيل له تقريباً في الشرق الأوسط، ولديه مجتمع مدني مزدهر وحيوي، وثروة من التنوع والطموح بين شبابه، ونظام قوي للتعليم العالي، واحتياطيات كبيرة من النقد الأجنبي في بنك مركزي مستقل، وهو الذي كان سبباً في نجاح استقرار العملة العراقية، وثروة هائلة محتملة من النفط والغاز، وامتلاك القدرة على أن يصبح قوة إيجابية للاستقرار في المنطقة.

وعلى الرغم من أن هناك بالتأكيد سلبات نتيجة غزو عام 2003 في هذه العلاقة، إلا أنه بعدة طرق أصبح لدى الولايات المتحدة فرصة لإعادة ترسيم العلاقة. فبعد أن غادرت الولايات المتحدة العراق في عام 2011، وعادت بعد ذلك بناءً على طلب صريح من العراقيين، فبالإمكان البناء على هذا الانخراط الإيجابي بشكل أكثر في المستقبل. وقد أعرب الغالبية العظمى من العراقيين الذين أشركتهم مجموعة العمل، سواء كانوا شيعة أو سنة أو أكراد أو أقليات دينية وإثنية، بعد أن شاهدوا ما حدث عقب انسحاب الولايات المتحدة في عام 2011، عن رغبتهم في استمرار الوجود العسكري والدبلوماسي الأمريكي في العراق.

ولا يجب أن تضرر الولايات المتحدة إلى الانخراط وحدها، حيث يجب ألا يتوقف العمل الشاق الذي بدأ ببناء التحالف المناهض لتنظيم داعش حال إخراج تنظيم داعش من الأراضي التي كان تسيطر عليها في العراق. فبدلاً من ذلك يجب الضغط على شركاء التحالف لمواصلة دعم العراق عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، بحيث يكون دور التحالف متمثلاً في كونه مسباراً للتخفيف السياسي، ومن ثم يمكن تحقيق أهداف جماعية بتكلفة أقل. ويمكن للولايات المتحدة أن تبني على هذا الدعم المتعدد الأطراف بإقناع دول مجلس التعاون الخليجي بالانخراط بشكل إيجابي في العراق. فقد كانت الزيارة الأخيرة التي قام بها وزير الخارجية السعودي إلى بغداد بمثابة علامة مشجعة في هذا الصدد. وسوف تستفيد دول مجلس التعاون الخليجي من فهم أكبر للتغيرات داخل النخبة الشيعية في بغداد، وتقدير المقاومة التي يبديها بعضهم تجاه الجهود الإيرانية للسيطرة على نظامهم السياسي. ويمكن للولايات المتحدة أن تجعل القضية على نحو أن زيادة المشاركة يمكن أن يُمكن العراق من المساهمة بشكل إيجابي في تحقيق الأهداف الاقتصادية والأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم تجمع بين هؤلاء الشركاء الإقليميين الفاعلين.

ويُمكن للولايات المتحدة أن تضع نفسها كشريك أكثر جاذبية للعراق من إيران وذلك من خلال التركيز على الفوائد التي يُمكن أن تجلبها للشراكة والتي لا تستطيع إيران تقديمها. فمن الممكن أن تشمل هذه الفوائد الحصول على التمويل العالمي والدعم الاقتصادي والتقني، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتكنولوجيات العسكرية والمخبرانية المتقدمة، واللوجستيات، والنظم التعليمية الرائدة، وكذلك مسار للتوافق مع النظام الدولي. إن إعادة تفعيل الاتفاق الإطاري الاستراتيجي الأمريكي-العراقي الذي تم توقيعه في 2008 يمكن أن يكون وسيلة فعالة للتعاون في كل تلك المجالات.

يتوقف العمل الشاق الذي بدأ ببناء التحالف المناهض لتنظيم داعش حال إخراج تنظيم داعش من الأراضي التي كان تسيطر عليها في العراق.

ويمكن أيضاً للولايات المتحدة تشجيع علاقات أقوى بين العراق وجيرانه في مجلس التعاون الخليجي، من خلال الوساطة في إعادة هيكلة ديون فترة صدام المستحقة لدول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة، وللسعودية بشكل خاص، وذلك بالتوافق مع نفس المبادئ التي تم التوصل إليها في إطار نادي باريس للدائنين في نوفمبر/تشرين الثاني 2004.

ومن خلال موازنة الظموحات الإيرانية واستعادة العراق للاستقرار، يمكن للولايات المتحدة أن تؤثر بشكل إيجابي على التطورات عبر عدد من الدول ذات الأهمية الاستراتيجية في الشرق الأوسط.

ضمان التدفق الحر للنفط والغاز

يعد العراق حالياً رابع أكبر منتج للنفط في العالم، حيث يضخ حوالي 4.5 مليون برميل يومياً. ومن شأن عدم الاستقرار المستمر في العراق أن يقلل من إنتاج النفط، وهو ما سيؤدي إلى هزة في أسواق النفط، التي من شأنها أن تضر بالاقتصاد العالمي. فمن مصلحة الولايات المتحدة أن يتدفق النفط بحرية إلى الأسواق العالمية، وأن تظل أسعار النفط مستقرة نسبياً. وبإمكان ذلك الاستقرار أن يقلل من اعتماد العراق على واردات الغاز الإيرانية. ومن خلال مزيد من الاستثمارات في هذا المجال يمكن أن يكون العراق مصدراً كبيراً للبلدان التي تعاني من نقص الغاز في المنطقة، عن طريق تطوير احتياطياته الكبيرة من الغاز غير المستغلة، وكذلك استيعاب كميات كبيرة من الغاز المصاحب الذي يُهدر الآن. وبالتالي فإن أفضل طريقة لضمان التدفق الحر للنفط والغاز من العراق إلى الأسواق العالمية هي دعم الحكومة العراقية في جهودها الرامية إلى الحكم بشكل فعال، وذلك من أجل ضمان دعم سكانها، والدفاع عن أراضيها ضد التطرف العنيف.

الحكم الجيد يهزم التطرف العنيف

تعزير الحكم

إن أفضل طريقة لهزيمة التطرف العنيف هي دعم تطور حكومة عراقية فعالة ومستجيبة وشرعية، حيث يزدهر التطرف العنيف في المجتمعات التي تشعر بالتهميش والقمع من قبل الحكومة. لذلك فإن معالجة أسباب التطرف تُعتبر أمراً أساسياً من أجل تحقيق نصر دائم ضد تنظيم داعش في العراق.

إن وضع استراتيجية أمريكية فعالة في العراق يتطلب أن تضع الولايات المتحدة وشركاؤها مفهوم الحكم الرشيد وآلياته في صميم مهمتها الاستشارية، وذلك بالإضافة إلى مساعدتها المستمرة في العراق. ويشمل الحكم الفعال تقديم الخدمات العامة على نحو احترافي، وكذلك تقديم التطبيقات المتوقعة لسيادة القانون، وشفافية الحكومة وإمكان خضوعها للمساءلة. وتعد هذه العناصر أساسية لاستقرار الدولة، وينبغي أن يكون الترويج لها بمثابة حجر الزاوية في النهج الأمريكي تجاه العراق.

وعلى المدى القصير من المهم أن تدعم الولايات المتحدة إجراء انتخابات برلمانية على مستوى المحافظات بطريقة حرة ونزيهة في العراق. فمن المقرر إجراء انتخابات مجالس المحافظات في سبتمبر/أيلول 2017، وستقام الانتخابات البرلمانية في شهر أبريل/نيسان 2018. ولكن تظل هناك مخاوف واسعة النطاق بشأن استقلال المفوضية العليا للانتخابات العراقية، ومخاوف وجود وحدات الحشد الشعبي (التي يتم إضفاء الصبغة القانونية عليها، وهي قوات شبه عسكرية يهيمن عليها الشيعة) الذي قد يمنع المواطنين من ممارسة حقهم في التصويت بحرية، بالإضافة إلى قلق من عدم إتاحة فرصة للنازحين داخلياً للتصويت. وبالتالي يجب معالجة هذه القضايا على وجه السرعة. فمن المهم أن يُنظر إلى الانتخابات الأولى في عراق ما بعد تنظيم داعش على أنها شرعية من قبل جميع العراقيين، وذلك لن يكون إلا إذا أُتيحت للبلاد فرصة معالجة الانقسامات المجتمعية البينية.

وعلى المدى الطويل من المهم تعزير العلاقة بين العراقيين والدولة. حيث يعيش الآن واحد من بين خمسة عراقيين تحت خط الفقر، رغم أن الثروة النفطية الهائلة شهدت معدلات نمو سريعة على مدار العقد الماضي. لذلك فإن تركيز الثروة في أيدي نخبة سياسية فاسدة يضر بشرعية الدولة، ويدفع الناس -في بعض الحالات- إلى تبني الأيديولوجيات المتطرفة.

وقد تخلل الفساد في جميع جوانب الحياة في العراق؛ مما أدى إلى سوء تقديم الخدمات وهدر هائل للأموال العامة. وسيطرة الأحزاب السياسية على المشتريات الحكومية، فالأحزاب السياسية

إما أن تقوم بعمل مزاد علني لتلك المشتريات أو تنشئ شركات لمنح العقود لأنفسها. ثم يتم التعاقد على هذه العقود من الباطن، أو ببساطة لا يتم الوفاء بها، وذلك بالتوازي مع استنزاف الأموال من قبل السياسيين الفاسدين، والمستفيدين الآخرين على طول الطريق. وهناك عشرات الآلاف من الموظفين الذين يدفعون لمشرفيهم في العمل نصف أجورهم من أجل ألا يحضروا للعمل، أو الموظفين الوهميين الذين يتدعهم المشرفون كي يحتفظوا بعد ذلك بالأجر المخصص بالكامل. ويستشري الفساد عبر النظام أيضاً من خلال المسؤولين المحليين الذين يقومون بابتزاز الشركات وإجبار المدنيين على دفع رسومٍ تصفية كلما حاولوا تجاوز بيروقراطية الدولة. ويُنفّر الإذلال الذي يرافق هذه التفاعلات الروتينية المواطنين من مؤسسات الدولة التي يُفترض أن تخدمهم، مما يجعل الدولة أكثر عرضة لعدم الاستقرار وللعنف.

إن أفضل طريقة لهزيمة التطرف العنيف هي دعم تطور حكومة عراقية فعالة ومستجيبة وشرعية.

وفي المقام الأول من المهم الاعتراف بأن هياكل السلطة لا يمكن إصلاحها بشكل فعال إلا من خلال جهود سياسية متضافرة من قبل الحكومة العراقية. فغالباً ما تستفيد النخب الحاكمة وأحزابها السياسية من الفساد النظامي، حيث تستثمر تلك الأحزاب بشدة في الحفاظ على الوضع الراهن. ومع ذلك فإن ضغوط المجتمع المدني العراقي، الذي قام باحتجاجات جماهيرية ضد الفساد في جميع أنحاء العراق، على مدار العامين الماضيين قد تؤدي إلى تهيئة الظروف السياسية التي يُمكن إحداث التغيير فيها. وبالتالي يجب على الولايات المتحدة أن تعمل مع شركائها الدوليين من أجل ممارسة ضغوط كبيرة على المؤسسة السياسية لتقديم إصلاحات جوهرية، بدءاً بالقضاء على أكبر الممارسات الفاسدة، أي تلك التي ترتبط عادةً بالمشتريات التي تقوم بها الوزارات مع الأحزاب السياسية.

وتتمثل إحدى طرق التعامل مع هذا الأمر في قيام الحكومة العراقية في نشر المبالغ المخصصة لمشاريع إنمائية معينة على الإنترنت، إلى جانب تفاصيل المقاول الذي تم اختياره. وبهذه الطريقة يمكن للمجتمعات المحلية أن تتبّع ما إذا كان هذا الاستثمار يؤدي إلى إنجاز المشروع الذي تم التكلّف به أم لا، وإذا لم يتم إنجاز

المشروع، فإن بإمكان المجتمعات المحلية-بعد ذلك- تحميل كل من الحكومة والمقاول المختار مسؤولية هذا الأمر.

من شأن الشفافية في عملية تقديم العطاءات للعقود، وأيضاً المشتريات الحكومية التي تراعي تنافسية الأسعار وغيرها من المعايير الأخرى (مثل القدرة التقنية وتاريخ الأداء والتقييم الائتماني) عند اختيار المتعاقدين ومزودي الخدمة، أن تساعد أيضاً في معالجة نقطة الفساد الأكثر كلفة في الدولة العراقية. فإذا كانت العطاءات المقدمة متاحة على الإنترنت، فإن الحكومة سوف تضطر إلى اختيار عروض الأسعار الأكثر تنافسية، وبذلك يُمكن للجمهور تتبع المشروع حتى الانتهاء منه، ومحاولة إخضاع جميع الأطراف للمساءلة في هذه العملية. ومن المهم أيضاً منع التعاقد من الباطن، لإبقاء مقدم العرض الأصلي مسؤولاً عن الوفاء بشروط العقد الحكومي.

وتعد تشيلي مثال جيد على بلد أطلق نظاماً شفافاً على الإنترنت للمشتريات العامة والتوظيف، من أجل المساعدة في التصدي للفساد. وقد حققت منصة تشيلي كومبرا (Chile Compra) (نظام المشتريات الالكترونية الحكومية في تشيلي) نجاحاً كبيراً. ففي عام 2012، أتمت 2.1 مليون عملية شراء من خلال تلك المنصة² ومن خلال الاستثمار في تكنولوجيات كهذه يُمكن للولايات المتحدة وشركائها والمؤسسات المالية الدولية أن تساعد الحكومة العراقية في معالجة الشكاوى الأساسية للسكان العراقيين، وكذلك في دعم إعمار الدولة العراقية.

ويمكن أيضاً للولايات المتحدة والدول الأوروبية مضاعفة جهودها لضمان أن يصبح الساسة العراقيون مجبرين على الخضوع للمحاسبة بشأن أموالهم عندما يسعون إلى استثمارها في العالم الغربي، وقد تؤدي الضوابط الأكثر صرامة على الاستثمار العقاري بوجه خاص إلى منع النخب السياسية من الإيداع الآمن لعائدات الفساد في العواصم الغربية.

يمكن للولايات المتحدة أن تبني على التعاون الناجح مع العراق من أجل مواجهة الجريمة المالية وتمويل الإرهاب. إن المساعدة التقنية المقدمة من جانب وزارة الخزانة الأمريكية، بالإضافة إلى التعاون مع البنك المركزي العراقي قد قاد إلى النجاح في تفكيك شبكات تمويل الإرهاب، بما فيها اعتراض مراكز تبادل الأموال غير المشروعة، مثل العملية الأمريكية العراقية المشتركة لتفكيك شبكة سلسلة السحاب لتبادل الأموال في ديسمبر/كانون الأول 2016.³

إن تخصيص مساعدات إعادة الاعمار والتنمية والمساعدة التقنية لحكومات الأقاليم، مع وجود معايير صارمة للمحاسبة، يمكن أن يثبت كونه أكثر فاعلية من أن يتم إعطاء نفس الموارد لبغداد. إن القرب بين حكومات الأقاليم والمواطنين الموجودين في هذه الأقاليم تجعل المحاسبة أسهل، والتخصيص الجيد للموارد لتلك الأماكن التي هي في حاجة ماسة لها، ومواجهة الشكوك بأن مناطق معينة محرومة بسبب هويتها الاثنية أو العرقية. إن العامل الرئيسي هنا هو ضمان حصول حكومات الأقاليم على الميزانيات والقدرات التقنية من أجل القيام بالوظائف المنوطة بها.

الإطار القانوني لنقل مثل هذه السلطة موجود بالفعل في العراق، حيث يسمح الدستور بتمكين الحكومات المحلية على نطاق واسع، كما تم توسيع قانون عام 2008 بشكل جذري في عام 2013، (ذلك القانون الذي يحدد حقوق المحافظات). وأصبحت العقبات التي تعترض تنفيذ المزيد من عمليات نقل السلطة سياسية أكثر من كونها تشريعية، حيث أن عقلية الدولة العراقية مركزية متأصلة بشكل عميق، وهناك ميل إلى احتكار العاصمة عملية صنع القرار. وقد حثت الولايات المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق الحكومة العراقية على بذل المزيد من الجهد لتنفيذ عملية نقل السلطة، وينبغي أن تظل هذه القضية أولوية سياسية رئيسية في الحوارات الجارية مع الحكومة العراقية. كما كان هناك أيضاً عدداً من المبادرات التي تدعمها الأمم المتحدة، ووكالة التنمية الدولية التابعة للأمم المتحدة، مثل برنامجي ترابط وتضامن، من أجل المساعدة في بناء القدرات في المحافظات المحلية من أجل تمكينها من الاضطلاع بهذه الأدوار الجديدة⁴، ومن الهام جداً توسيع نطاق هذا التدريب.

ويُمكن أيضاً أن يكون نقل سلطة إدارة الأمن بمثابة خطوة إيجابية نحو إصلاح الثقة بين المواطنين العراقيين والحكومة. وينبغي للشرطة المعنية محلياً والتي تعكس التركيبة الإثنية والطائفية للمدن التي تعمل فيها، أن تدير الأمن الداخلي بالتعاون الوثيق مع وحدات مكافحة الإرهاب الاتحادية وأجهزة الاستخبارات. ومن هذا المنطلق يُمكن أن تستفيد تلك الشرطة المحلية من المشاركة في بعثات التدريب والتجهيز التي يقدمها المجتمع الدولي. ومن شأن وجود شرطة متصلة بإدارة الأمن بالمنطقة المحلية أن تقلل من التوترات التي تصاحب وجود شرطة اتحادية أو قوات أمن تم استقدامها من أماكن أخرى في البلد. ويمكن لقوات الشرطة المدربة جيداً وذات جذور محلية أن تصحح أولى وأفضل خطوط الدفاع ضد تمرد تنظيم داعش المستمر.

بيد أننا نؤكد على أن نقل السلطة في المجالين الاقتصادي والأمني يجب أن يكون قراراً عراقياً. فقد ولى زمن الحلول الدولية للمشاكل السياسية العراقية. فالعراق لديه تاريخ طويل من الحكومات المركزية القوية؛ والعراقيون وحدهم من يستطيعون تقييم العواقب السياسية لنقل السلطة.

4 United States Agency for International Development, "Tarabot: Iraq Administrative Reform Project," updated 2017, <http://tarabot-iraq.org/>.

2 Rasmus Jeppesen, "Accountability in Public Procurement," United Nations Capacity Development Centre, United Nations Development Programme, September 2010, <http://unpcdc.org/media/142496/story%20of%20an%20institution%20-%20accountability.pdf>.

3 US Department of the Treasury, "Treasury Sanctions Senior Isil Financier and Two Money Services Businesses," December 13, 2016, <https://www.treasury.gov/press-center/press-releases/Pages/j10684.aspx>.

دعم الأسعار، وتسعير الكهرباء، وزيادة الشفافية في قطاعات النفط والمالية.

وبناءً على طلب حكومة إقليم كردستان، أعد البنك الدولي خارطة طريق مفصلة للإصلاح في المنطقة، وهي تُعد بمثابة خطوة إيجابية للغاية.⁵ وتستند خارطة طريق البنك الدولي إلى وثيقة رؤية أعدتها وزارة التخطيط في حكومة إقليم كردستان بعنوان "كردستان 2020: رؤية للمستقبل" والتي سعى البنك الدولي لتقديم مخطط لتنفيذها.⁶ ويوصي تقرير البنك الدولي باتخاذ حكومة إقليم كردستان خطوات لتنويع الاقتصاد، وتذليل العقبات أمام المشاريع الخاصة، وتعزيز الإنتاج المحلي، وبالتالي تقليل الاعتماد على الواردات، وزيادة فرص الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخفض الدعم وتقليل العمالة في القطاع العام، وتحسين المساءلة ومعالجة الفساد.

وتتناول هذه التوصيات جوهر مشاكل الحكم في إقليم كردستان، وقد تم تطويرها بالتشاور مع الحكومة الإقليمية. ولذلك يجب على الولايات المتحدة وشركائها في التحالف التأكيد في رسائلهم إلى حكومة إقليم كردستان على تأييدهم القوي لتقرير البنك الدولي، كما ينبغي أن تكون المساعدة المستمرة لحكومة إقليم كردستان مرتبطة بالتقدم المحرز في تحقيق الإصلاحات الموضحة في التقرير. المُعزَّز بخارطة الطريق هذه، ومن خلال التحفيز بقوة على تنفيذها تتاح للمجتمع الدولي فرصة للمساعدة في تحقيق استقرار الاقتصاد الكردي على المدى الطويل.

دعم الإصلاح الاقتصادي

تتطلب هزيمة التطرف العنيف في العراق حصول السكان المحليين على فرص التوظيف، وذلك حتى تستطيع الحكومة العراقية الحفاظ على القدرة المالية. فبدون أساس أمن لاقتصادها، قد تتعرض الدولة العراقية لخطر متزايد من التطرف العنيف وللجماعات شبه العسكرية - التي لا تحصى والتي تدعمها إيران، تلك الجماعات التي بإمكانها أن تمنح فوائد اقتصادية لداعميها المحليين.

وتمثل عائدات الصادرات النفطية ما يزيد عن 90% من إيرادات الدولة العراقية، لذلك أدى انخفاض أسعار النفط العالمية إلى النصف في عام 2014 إلى عجز كبير في الميزانية وصل إلى 20.6 مليار دولار، وتقول التوقعات أن هذا الرقم سوف ينخفض إلى 18.4 مليار دولار في عام 2017. مبدئياً استجابت الحكومة لهذا العجز عن طريق تعليق النفقات الاستثمارية، ومراكمة مدفوعات مستحقة لشركات النفط العالمية، والسعي لتمويل العجز باستخدام احتياطاتها من العملات الأجنبية، والاقتراض من بنوك الدولة، وكذلك السعي للحصول على مساعدات مالية دولية. ومع بدء الاقتصاد العراقي

وتعاني حكومة إقليم كردستان من العديد من أوجه القصور نفسها التي تعاني منها حكومة بغداد، وبالتالي فمن المهم أن تُشجع الولايات المتحدة الإصلاح بقوة وبنفس القدر في إقليم كردستان. فرغم أن حكومة إقليم كردستان تظل بيئة أفضل للمستثمرين الأجانب من بغداد، وذلك بسبب أن الأمن فيها أفضل، فالأنظمة البيروقراطية والممارسات الفاسدة لا تزال تعرقل الاستثمار وزيادة الأعمال المحلية، وقد أدى استخدام وظائف القطاع العام كوسيلة للمحابة السياسية إلى تدهور الكفاءة واستنزاف المالية العامة. فعندما كانت أسعار النفط مرتفعة فشلت حكومة إقليم كردستان مثل بغداد في الاستثمار من خلال تنويع الاقتصاد، أو توسيع الانتاج المحلي للسلع الزراعية أو المصنعة لتخفيض الاعتماد الكلي تقريباً على الواردات.

في ظل حاجتها النقدية، سعت حكومة إقليم كردستان إلى سياسة نفطية مستقلة، وبدأت في عمل عقود لبيع النفط بين وزارة الموارد الطبيعية وتجار النفط الدوليين من أجل تمويل عمليات الحكومة. على الرغم من ذلك، فإن هذه العقود، التي دخلت حيز التنفيذ، تفتقد الشفافية، كما أن الحسابات التي يتم ايداع عائدات مبيعات النفط هذه فيها لم تتم مراجعتها بعد. وهو الأمر الذي يقلل من ثقة العامة في الطريقة التي تدير بها الحكومة شئونها المالية. في عام 2015، استولت حكومة كردستان العراق على الأموال المودعة في فروع البنك المركزي العراقي في أربيل والسليمانية، بما فيها أرصدة رأس المال العادية لبنوك عراقية عامة وخاصة، والتي كانت مودعة في هذه الفروع، وهو ما تسبب في عدم وجود سيولة مالية في عدد من بنوك القطاع الخاص.

وقد أدت الأزمة المالية إلى استياء شعبي واسع النطاق، وذلك لتأخر أو الامتناع عن دفع أجور القطاع العام، وتجلي ذلك الاستياء في أحداث الإضرابات المنتظمة والاحتجاجات الجماهيرية. فانخفضت إمكانية الحصول على الخدمات العامة محلياً بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم، وكذلك الحصول على المياه والكهرباء بشكل كبير، وذلك نظراً إلى الضغط على الخدمات من قبل 1.8 مليون من النازحين داخلياً واللاجئين السوريين الذين يعيشون الآن في إقليم كردستان، بينما قد تم تعليق نحو 4000 مشروع بنية تحتية عامة، كإجراء لتوفير التكاليف، مما أفسح المجال لأن يساور أفراد العراق الشك في أن خدماتهم العامة ستتحسن. وقد دفع الإحباط بسبب هذه الحالة الأكراد المتعلمين (الذين عادوا إلى المنطقة بعد عام 2003 للمساعدة في تنمية وطنهم)، بالإضافة إلى آلاف آخرين، إلى الانضمام لموجة نزوح اللاجئين من الشرق الأوسط إلى أوروبا.

بينما نفذت حكومة إقليم كردستان تدابير للتشرف عن طريق خفض الرواتب ووقف الاستثمار العام، رغم أن هذه الإجراءات من شأنها أن تُضعف من إنفاق المستهلك، وتمنع النمو، وأضرت بالثقة العامة. وبالتالي هناك حاجة إلى المزيد من التغيير الهيكلي للمساعدة على استعادة ثقة الجمهور في النظام السياسي، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام. في الوقت نفسه، تمكنت حكومة إقليم كردستان من تحقيق بعض التقدم على طريق الإصلاح من خلال رفع

5 World Bank Group, "Reforming the Economy for Shared Prosperity and Protecting the Vulnerable: Executive Summary," 2016, <http://documents.worldbank.org/curated/en/708441468196727918/Executive-summary>.

6 Ali Othman Sindi, "Kurdistan Region of Iraq 2020: A Vision for the Future," Ministry of Planning, Kurdistan Regional Government, 2013, http://www.iraq-jccme.jp/pdf/archives/krg_2020_english.pdf.



أفراد ينتظرون توزيع المساعدات في مخيم عربت في السليمانية، يناير/كانون الثاني. تصوير: ميليه سيفديت تكسن.

المثيرة للجدل، وذلك في مواجهة المعارضة الشعبية واسعة الانتشار بالفعل. وبالتالي يُمثل اتفاق الصندوق حلاً قصير الأجل لمساعدة الدولة العراقية على تمويل الحرب ضد تنظيم داعش. ولكنه ليس خارطة طريق لإعادة الهيكلة الاقتصادية الأساسية التي يحتاجها العراق لتحقيق الصحة المالية المستدامة. فعلى المدى الطويل من الأهمية بمكان أن ينوِّع العراق اقتصاده ويقلل اعتماده الكلي تقريباً على عائدات النفط والغاز. وعلى وجه الخصوص فالعراق بحاجة إلى المزيد من الاستثمار في الزراعة والصناعة، من أجل تحفيز خلق فرص العمل على الصعيد المحلي، وتقليل اعتماده على الواردات، وتحسين آفاقه الاقتصادية على المدى الطويل.

في يناير/كانون الثاني 2017، قامت الولايات المتحدة بخطوة إيجابية بتوقيعها على اتفاقية ضمانات قرض مع الحكومة العراقية، الأمر الذي يمكن الحكومة العراقية من إصدار سندات بقيمة مليار دولار، وفترة سماح لمدة خمس سنوات، وهذا القرض عبارة عن سند مضمون من جانب الحكومة الأمريكية بنسبة 2.149% (سند الوكالة الأمريكية للتنمية)؛ تهدف هذه الاتفاقية إلى تمهيد الطريق أمام العراق ليقترض بنفسه من أسواق رؤوس الأموال الدولية. وينص اتفاق الضمانات على أن سند الوكالة الأمريكية للتنمية سوف يتم إصداره بالتوازي مع سندات باليورو تقليدية غير معززة على النحو المعتمد في ميزانية 2017. علاوة على ذلك، فقد تم

في التهاوي بدأت الحكومة مفاوضات مع صندوق النقد الدولي وبمساعدة كبيرة من الولايات المتحدة، حصلت على اتفاق مدته ثلاث سنوات، والذي سيحصل العراق من خلاله على ما مجموعه 15.6 مليار دولار، ومن ضمنهم 5.34 مليار دولار من صندوق النقد الدولي نفسه.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2016، اجتاز العراق أول مراجعة له بعد اتفاق صندوق النقد الدولي؛ حيث أحرزت الحكومة تقدماً في بعض المجالات، من ضمنها زيادة المدفوعات لشركات النفط الدولية، وهو أمر حيوي للحفاظ على مناخ إيجابي للاستثمار في البلاد. ولكن الصندوق وجد أن هناك حاجة إلى المزيد من العمل، ولا سيما تنوع مصادر إيرادات الدولة، والحد من نفقات الرواتب، وتعزيز إجراءات مكافحة الفساد.

وتُعتبر الشروط المرتبطة بصرف الأموال من صندوق النقد الدولي بمثابة حوافز إيجابية لإصلاح الحكومة العراقية، لكنها لن تؤدي إلى إعادة هيكلة أساسية للاقتصاد العراقي.

ولا تفرض شروط صندوق النقد الدولي إصلاحاً لمدفوعات الرواتب، ومعاشات التقاعد والرعاية الاجتماعية والتي تمثل نسبة كبيرة من نفقات الحكومة. ويعكس هذا الإغفال المخاوف من أن الحكومة العراقية يمكن أن تنهار إذا حاولت تمرير مثل هذه الإصلاحات

ينبغي على الولايات المتحدة أيضاً بذل المزيد من الجهود لتشجيع وتسهيل عمل الشركات الأمريكية المهمة بالاستثمار في العراق. وعليها أن تستمر في مساعدة العراق على خلق بيئة ملائمة للاستثمار بصورة عادلة، من أجل ألا يتم استبعاد الشركات الأمريكية عند التنافس مع المستثمرين الأجانب الآخرين في السوق العراقي.

وسيتطلب تحفيز موظفي القطاع العام للانتقال إلى القطاع الخاص من الحكومة الحد من معاشات التقاعد السخية للغاية التي يقدمها القطاع العام، واستخدام الموارد التي سيتم توفيرها من أجل إطلاق نظام لمعاشات التقاعد يكون متاحاً لموظفي القطاع الخاص. وبذلك فإن تحقيق التوازن بين الفوائد المتاحة للعاملين في القطاعين العام والخاص أمرٌ بالغ الأهمية للحد من العبء الهائل الذي يمثله القطاع العام المتضخم، والذي يُنظر إليه حالياً على أنه ضمانةٌ ماليٌ لمدى الحياة لمن يعملون فيه. كما يجب على الحكومة العراقية أيضاً تنفيذ الخطوات التي تشجع العاملين في القطاع العام على المضي قدماً.

إن التصدي للفساد المترسخ أمرٌ صعب ولكنه ضروري للحد من الانحرافات الضخمة في السوق، والتي تحوّل دون إرساء اقتصاد متوازن. ويُمكن للشراكة مع شركات التكنولوجيا أن تقدم طريقة لتقليل فرص الكسب غير المشروع في النظام. وقد كانت شراكة الحكومة العراقية مع شركة خاصة لدفع رواتب موظفي القطاع العام عبر نظام البطاقات الحيوية بمثابة مبادرة ناجحة تُقلل من التعرض لفساد نظام الدفع النقدي السابق، ولكن يجب تفيذه بشكل أكثر شمولاً، كما أن تنويع مصادر الدخل يتطلب من الحكومة العراقية تطبيق نظام تحصيل الضرائب والجمارك، والذي ينشئ بدوره تخفيضات آلية يمكن أن تساعد بشكل كبير في هذه العملية.

ومن الضروري أيضاً أن تواصل الحكومة العراقية إعطاء الأولوية للاستثمار في قطاع النفط والغاز، والعمل على تعظيم كفاءة المؤسسات التي تتعامل مع الشركات الأجنبية العاملة في هذا القطاع. حيث توفر هذه الموارد الأساس للاقتصاد العراقي، وحتى الانتقال بعيداً عن الاعتماد على النفط سيتطلب نشرها على نحو فعال.

ومن شأن إعادة التفاوض بشأن العقود مع شركات النفط أن يجعل إدارة هذا الأمر أكثر سهولة. كما يُمكن للحكومة أن تستفيد من الابتعاد عن اتفاقاتها مع الخدمات التقنية التي تفرض رسوماً مرتفعة للبرميل على الحكومة في الوقت الذي تكون فيه أسعار النفط منخفضة، مما يؤدي إلى تقليل تحفيز الاستثمارات الفعالة من حيث التكلفة في البنية التحتية من جانب شركات النفط. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإسراع في عمليات صنع القرار وتعزيز القدرات المؤسسية هما أمران هامان للمحافظة على الاستثمار الدولي ونموه في هذا القطاع.

ويُمكن تشجيع العراق على مواصلة تطوير أسواق رأس المال لديه. حيث تُشجع أسواق رأس المال الفعالة شفافية المؤسسات والشركات، لتسمح للشركات الجديدة والقديمة على حد سواء برفع حصتها وكذلك دين رأس المال الخاص بها، بالإضافة إلى تسهيل

تصميم شروط اتفاقية ضمان القرض من أجل زيادة نطاق الإصلاحات التي تم اعتمادها في إطار اتفاقية صندوق النقد الدولي. إن دعم الولايات المتحدة أعاد التأكيد على أن المساعدة من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تساعد العراق على التعامل الناجح مع أزمته المالية.

يجب أن تستخدم الولايات المتحدة اتفاقية صندوق النقد الدولي كألية ضغط من أجل تحقيق الإصلاح في الاقتصاد العراقي وميزانيته. تاريخياً، كان هناك نقص في التنسيق بين وزارة المالية العراقية والوزارات الأخرى، هذه الأخيرة كانت تتصرف وهي تتضع ميزانيات استثمار رأسمالها وكأنها اقطاعات مستقلة. يجب أن يصر صندوق النقد الدولي على تحقيق تنسيق أفضل بين وزارة المالية العراقية وبقية الوزارات بصفة عامة، خاصة وزارة الكهرباء ووزارة البترول. يمكن للولايات المتحدة أيضاً أن تساعد العراق في تأسيس منهجية لتحديد أولويات المشاريع اعتماداً على مدى جدواها الاقتصادية وغيرها من الأهداف الاستراتيجية، مثل الروابط الاقتصادية سواء ما قبل وما بعد هذه المشاريع.

إن تبسيط الخطوات القانونية لبدء وإدارة الأعمال التجارية وتضييق الخناق على المسؤولين الذين يبتزّون الشركات المحلية سيكون بمثابة خطوات أولى حاسمة نحو تمكين توسع القطاع الخاص. كما أن الافتقار إلى التمويلات المتاحة لأصحاب المشاريع وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة يحوّل كذلك دون النمو، ويُمكن للولايات المتحدة وشركائها والمؤسسات المالية الدولية أن يدعموا توفير التمويلات عن طريق السماح بتوفير جزء من مساعداتهم كتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ويُمكن أيضاً مساعدة الاستثمار الدولي في العراق بشكل كبير من خلال الإصلاح التنظيمي، ومن خلال نظام تأشيرات أكثر سهولة، وتشكيل لجنة رفيعة المستوى (ربما يكون مقرها في مجلس الوزراء) تُساعد شركات الدولة في تخطي البيروقراطية المُعرّقة إلى حد كبير، والتي تُحد حالياً من الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد قدم برنامج تطوير القانون التجاري الذي يقع مقره في وزارة التجارة الأمريكية لسنوات المساعدة التقنية الممتازة للحكومة العراقية، ومن ضمنها المساعدة على وضع إطار قانوني تجاري وإيجاد دليل استثماري. ولكن الكثير من تنفيذ هذا العمل التقني يعتمد بشكل كبير على كبار الدبلوماسيين الذين يمارسون الضغوط السياسية اللازمة من أجل مواجهة المصالح الخاصة التي تُعرق هذه العملية.

على الولايات المتحدة تشجيع تعاون اقتصادي أكبر بين العراق ومجلس التعاون الخليجي من خلال استثمار الفرصة التي خلقتها زيارة وزير الخارجية السعودي لبغداد لمقابلة رئيس الوزراء العبادي والقيادة العراقية؛ وعليها أن تعمل على تسهيل عملية إعادة هيكلة ديون فترة صدام حسين، والبالغة 30 مليار دولار المستحقة للسعودية، طبقاً لشروط نادي باريس؛ كما يجب أن تساعد الولايات المتحدة أيضاً العراق في تصميم برنامج لمقايضة الديون بالملكية من أجل تشجيع الاستثمارات الخليجية والسعودية في مشاريع البنية التحتية بعد عملية تحرير الموصل.

فإنهم يخشون الاعتقال التعسفي والسجن، والانتقام من قبل الميليشيات الضالة والخصوم القبليّة، وكذلك يخشون من الذخائر غير المنفجرة التي زرعتها تنظيم داعش في المنازل والمباني المدنيّة.

وقد أعرب العديد من السنة الذين التقينا بهم عن قلقهم إزاء تصاعد القوى شبه العسكرية الشيعية - وحدات الحشد الشعبي- وخاصة المجموعات التي تدعمها إيران، والتي أصبحت الآن جزءاً قانونياً من البنية الأساسية للأمن العراقي. وقد كانت هناك حالات قامت فيها القوات الشيعية شبه العسكرية وبعض الشرطة الاتحادية بعمليات قتل خارج نطاق القانون وتعذيب للسنة واختطافهم وابتزازهم، وكذلك نهب وحرق منازلهم. وبغض النظر عن النطاق المحدود لهذه الانتهاكات، فإن وجودهم (أي القوات الشيعية شبه العسكرية) غالباً ما يجعل السنة يشعرون بعدم الأمان. وستصبح قضية الحشد الشعبي وعلاقتها بالدولة العراقية (وكذلك إيران) أكثر أهمية بعد تحرير الموصل. لذلك يجب أن تدعم الولايات المتحدة بشكل غير مباشر أولئك الذين يسعون إلى الحد من نفوذ قوات الحشد الشعبي.

وعلى الرغم من وجود مجموعة واسعة من الوحدات الشيعية شبه العسكرية، والتي يتصرف بعضها بشكل إيجابي أكثر من غيرها، إلا أنه يجب على الولايات المتحدة مواصلة العمل على انسحاب جميع الوحدات شبه العسكرية من المناطق السنية. كما يتم منع النازحين السنة -في بعض الحالات- من العودة إلى ديارهم من قبل قوات البيشمركة الكردية، والذين يُنظر إليها على أنهم يعيدون تشكيل وهندسة الأراضي المتنازع عليها عرقياً حتى يقوموا بدمجها في الإقليم الكردي.

ومن الأفضل أن يُدار الأمن المحلي من قبل الشرطة المحلية المُعينة من قبل المناطق المحلية، ويعد هذا طلباً واضحاً يُعبّر عنه من خلال الطيف السنّي وتتناقله مجتمعات الأقليات. وعن طريق تعزيز احترافية وقدرة الجيش العراقي والشرطة الاتحادية والمحلية، يُمكن للولايات المتحدة أن تضمن أن الدولة العراقية والمجتمعات المحلية ليست في حاجة إلى الاعتماد على الأمن الذي توفره وحدات الحشد الشعبي. وهناك أيضاً حاجة مُلحة لإصلاح الإجراءات القضائية عندما يتعلق الأمر باحتجاز ومساءلة أعضاء تنظيم داعش. وحتى الآن، هناك انتشار خطير للقوائم الرسمية وغير الرسمية للمتهمين بدعم التنظيم. وفي بعض المناطق يحتفظ كل من وحدات الميليشيا الفردية والكيانات القبلية والوكالات الحكومية بقوائمهم الخاصة بالمشتبه فيهم، فوجود مثل هذه القوائم يُعرض الآلاف من السنة الذين يُحتمل أن يكونوا أبرياء لخطر الاعتقال التعسفي، أو السجن، أو القتل، كما قد يُعرض عائلاتهم وعلاقاتهم الأخرى للخطر.

يُمكن للمجتمع الدولي أن يعمل مع الحكومة العراقية على وضع معايير صارمة قائمة على الأدلة، والتي يجب أن تنطبق على الأفراد ليتم إدراجهم في قائمة الاشتباه في كونهم من أنصار تنظيم داعش، وكذلك يجب على الحكومة استخدام قائمة وحيدة منسقة ودقيقة عبر جميع وكالاتها.

تأسيس الشركات الجديدة، وجذب الاستثمارات الأجنبية (التي تعزز بدورها العلاقات الدولية)، وتخلق الثروة، وتسمح لجزء كبير من السكان بالمشاركة في ازدهار البلاد. وبالإضافة إلى ذلك يُمكن لأسواق رأس المال الفعالة أن تؤدي دوراً حاسماً في تطوير البنية التحتية الحيوية، وفي جهود إعادة الإعمار بعد الحرب. ويُمكن منح الشركات غير المدرجة حوافز ضريبية لتصبح من ضمن قائمة سوق العراق للأوراق المالية، كما يُمكن خصخصة بعض الشركات المملوكة للدولة وإدراجها في البورصة أيضاً. ويُمكن تحسين القدرة الائتمانية لسوق العراق للأوراق المالية لو أن مؤسسات مالية دولية معترف بها تم السماح لها بالقيام بدور الأمانة على الأوراق المالية المدرجة في البورصة. ومن المهم أيضاً أن تُسهل الحكومة العراقية على الشركات الأجنبية تحويل الأموال من وإلى العراق، في الوقت الذي تحتفظ به بالعقوبات التي أسسها البنك المركزي العراقي ضد عمليات غسيل الأموال والجرائم المالية والأنظمة التي تدعم الإرهاب، وذلك بمساعدة تقنية من وزارة الخزانة الأمريكية. في الوقت الحالي، هناك تأخير طويل في تحويل مبالغ كبيرة من المال إلى أو من العراق، وما لم يتم التصدي لهذه المسألة، سيظل المستثمرون الأجانب مترددين بشأن الاستثمار في العراق.

وقد كانت الولايات المتحدة تخشى من حدوث أزمة من خلال الضغط بشدة على قضية الإصلاح الاقتصادي أثناء الحرب ضد تنظيم داعش، ولكن ستكون هناك فرص لتعزيز السياسة الأمريكية في السنوات التي ستلي تحرير الأراضي العراقية الرئيسية. ويُمكن للولايات المتحدة أن تستخدم المساعدة الاقتصادية المباشرة وضمانات القروض وكذلك تأثيرها على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك علاقاتها مع البلدان المانحة والمصارف الإنمائية متعددة الأطراف، لتأكيد استمرار نقل الدعم إلى الاقتصاد العراقي على شرط تنفيذ إجراءات الإصلاح الهيكلي. فاتباع نهج أكثر صرامة للإصلاح الاقتصادي في العراق سيكون صعباً من الناحية السياسية على المدى القصير، لكنه ضروريٌ للغاية لضمان القدرة المالية للبلاد، وبالتالي استقرارها على المدى الطويل.

تعزيز الاندماج عبر الخطوط الطائفية

تمكن تنظيم داعش من الاستيلاء على ثلث أراضي العراق (إلى حد ما) بسبب السخط السنّي الكبير على الدولة العراقية. ففي الأيام الأولى عقب سقوط الموصل في يد التنظيم، كان يعتقد بعض السنة أنهم تحرروا من الحكومة العراقية من خلال ثورة سنّية يقودها ضباط عسكريون سابقون وبعثيون وجماعات سنّية مسلحة. وبالرغم من أن مثل هذه الأوهام قد انتهت منذ فترة طويلة، إلا أن الحكومة العراقية بحاجة إلى معالجة التصورات السنّية بشأن التهميش والحرمان إذا أردت أن تهزم التطرف العنيف في العراق بشكل حازم.

وفي إطار مشاورتنا مع عراقيين من العرب السنة، كان اهتمامهم الأول الذي نقلوه إلينا متمثلاً في الأمن، فسواء كانوا فارين من الأراضي التي سيطر عليها تنظيم داعش، أو منتظرين في مخيمات النازحين، أو عائدين إلى ديارهم، أو يحاولون إعادة بناء حياتهم،

الحكومة العراقية بحاجة إلى معالجة التصورات السنية بشأن التهميش والحرمان إذا أرادت أن تهزم التطرف العنيف في العراق بشكل حازم.

الآلية هو جمع الأموال لإعادة بناء مؤسسات عراقية مثل الجامعات والمستشفيات العامة، التي يُمكن أن توفر فرص العمل والخدمات لآلاف السكان المحليين، وكذلك للاستثمار في الكهرباء والزراعة، فضلاً عن إعادة الروابط بين المدن المحررة والمناطق المحيطة بها. وقد تم إهمال هذه الآلية للتمويل حتى الآن، وأعلن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي أنه يحتاج 300 مليون دولار إضافية من أجل تحسين عملية إعادة الاستقرار في 2017.⁷ وعلى الرغم من صعوبة تلك الجهود في ظل احتياجات الإغاثة الإنسانية والعمل الفوري لتحقيق الاستقرار، على إدارة ترمب الاعتراف بأنها ستحتاج إلى العمل مع شركائها للاستثمار في إعادة الإعمار على المدى المتوسط والطويل في العراق. وهناك تردد مفهوم في وكالات حكومة الولايات المتحدة بشأن التورط في جهود إعادة إعمار أخرى مكلفة؛ ورغم ذلك فإن الاستثمار في إعادة الإعمار أكثر فعالية بكثير من حيث التكلفة من الانخراط في جهد عسكري مضاد آخر.

وتُتاح للولايات المتحدة الفرصة للتعلم من تجربتها في عمليات تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في السنوات التي تلت عام 2003، وبالتالي يُمكن أن تعزز فاعلية مشاركتها، كما يُمكن للولايات المتحدة أن تعمل مع البلدان الشريكة والأمم المتحدة للحد من تكلفة مساهمتها.

ويُقدم التقرير النهائي للمفتش الخاص لإعادة إعمار العراق، الصادر في مارس/أذار 2013 بعض الدروس البارزة.⁸ ويتمثل أحدها في أن المشاريع الأصغر حجماً والأكثر قابلية للتحقيق يمكنها أن تحقق نتائج أكثر، ويُقلل من احتمالية هدر الموارد من خلال الفساد. وهذا لا يعني أن المشاريع الكبيرة، مثل إعادة بناء نظم الصرف الصحي لا تحتاج إلى متابعة، بل ينبغي تقسيم مراحل المشروع إلى أجزاء أصغر وقابلة للقياس، بحيث يُمكن تتبعها وإدارتها بشكل أفضل. ومن المهم أيضاً فرض رقابة قوية على جميع مبادرات تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار، وذلك لضمان عدم فقدان التمويل بسبب الفساد أو عدم الكفاءة.

ويشير التقرير أيضاً إلى أن إشراك أصحاب المصلحة المحليين من العراقيين في جميع مشاريع إعادة الإعمار يُعد أمراً هاماً لضمان تلبية هذه المبادرات للاحتياجات المحلية، وأن المجتمع المحلي سيُحافظ عليها بمجرد تسلمها، وهذا يعني أن الاستعانة بالمقاولين غير العراقيين لا تتم إلا في حالة وجود فجوات في المهارات محلياً، وأن على هؤلاء المقاولين تدريب نظرائهم المحليين على تولي هذه المهام. وحتى لو أدى ذلك إلى تمديد الجدول الزمني لمشاريع إعادة

ومن الهام أيضاً إنشاء نُظم قضائية في المناطق المحررة في أسرع وقت ممكن، وذلك لتوفير مكان يُمكن أن يتم فيه محاسبة مرتكبي الجرائم أثناء حكم تنظيم داعش، وعندما يكون الوقت مناسباً، يتم تمكين الضحايا من الحصول على تعويضات من الدولة العراقية. ومن المؤسف أن الكثير من العمل الجيد الذي تم إنجازه لتعزيز النظام القضائي في العراق بين عامي 2003 و2011 قد تم التراجع عنه، في حين تكافح إدارات المقاطعات لتلبية الطلب الساحق على الخدمات القضائية في أعقاب التحرير. ومن خلال توفير خدمات قضائية فعالة على المستوى المحلي، يُمكن منع الضحايا من مواصلة الهجمات الانتقامية أو من اللجوء إلى الميليشيات من أجل العدالة، ويُعتبر منح السنة إمكانية الوصول العادل والمتوقع إلى العدالة بمثابة واحدة من أفضل الطرق لمعالجة تصورهم بانعدام الأمن وتعريضهم للإيذاء، ويُمكن أن يساعد على إصلاح العلاقة بين المجتمع السني في العراق والدولة. وينطبق الشيء نفسه على الأقليات الدينية والإثنية وغيرها من المجتمعات الأخرى التي تأثرت بسبب تنظيم داعش.

الاستقرار والمصالحة وإعادة الإعمار

إذا ظلت المناطق المحررة مدمرة وفقيرة بعد هزيمة تنظيم داعش، فإننا نخاطر بتوليد جيل جديد من العراقيين مهمش ومحروم اقتصادياً، والذي سيظل عرضة للتطرف العنيف. لذلك يجب - على أقل تقدير - تقديم خدمات قابلة للمقارنة بتلك التي قُدمت في ذروة حكم تنظيم داعش. والأبعد من ذلك يجب أن يُعاد الأمل إلى المجتمعات المحلية للتأكيد على وجود مستقبل لهم في بلداتهم.

وقد هيمنت المطالب الفورية لإزالة الألغام وإعادة البنية التحتية الأساسية حتى الآن على الجهود الدولية - التي تم تنسيقها عن طريق مرفق التمويل التابع للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار الفوري - وقد بُذلت جهود كثيرة ناجحة في تحقيق الاستقرار الفوري، تلك الجهود التي ساعدها - إلى حد كبير - الضغط الذي قامت به الولايات المتحدة على البلدان الشريكة للمساهمة بالموارد، وينبغي على الولايات المتحدة أن تواصل تشجيع توجيه المنح والتي تهدف إلى استقرار الأمور في العراق، وأن تستفيد من تكثيف جهودها لضمان تحويل المساهمات المعلنة بسرعة إلى مساهمات نقدية.

وفي أبريل/نيسان 2016، افتتح البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مؤسسة للتمويل لتحقيق الاستقرار الموسع. والهدف من هذه

7 Funding Facility for Stabilization Annual Report 2016, UNDP, March 5, 2017, <http://www.iq.undp.org/content/iraq/en/home/library/Stabilization/funding-facility-for-stabilization-annualreport-2016/>.

8 "Learning from Iraq: A Final Report from the Special Inspector General for Iraq Reconstruction," report presented before Subcommittee on the Middle East and North Africa of the Committee on Foreign Affairs of the United States House of Representatives, Washington, DC, July 9, 2013, <https://www.gpo.gov/fdsys/pkg/CHRG-113hrg81868/pdf/CHRG-113hrg81868.pdf>.

من التوترات الطائفية، وسهلت عودة الآلاف من النازحين داخلياً. ويجب تصعيد هذه الجهود في جميع المناطق المحررة.

وكما هو الحال دائماً في التقارير من هذا القبيل، فمن الأسهل أن نذكر ما ينبغي القيام به أكثر من تحديد الوسائل الملموسة لإنجازه فعلياً. وبفضل المساهمات العسكرية الأمريكية في جهود مكافحة تنظيم داعش من حيث القوة الجوية والمستشارون والأسلحة، فإن للولايات المتحدة تأثيراً إيجابياً كبيراً مع العراقيين. ويُمكن للولايات المتحدة أن تبني على ذلك، لأنها لا تزال تُشارك في دعم قوات الأمن العراقية في أعقاب هزيمة تنظيم داعش كما هو موضح أدناه. وبُغية زيادة النفوذ وسعيًا إلى تحقيق جداول الأعمال الاقتصادية والإدارية التي تتسم بنفس القدر من الأهمية، ينبغي على الولايات المتحدة تقديم قدر معقول نسبياً من المساعدة الاقتصادية المباشرة. وهذا من شأنه أن يُعطي رئيس الوزراء العبادي النفوذ ضد العناصر الأكثر راديكالية داخلياً، ويُعطي نفوذاً للولايات المتحدة تقوم من خلاله بالضغط على الأوروبيين، ودول مجلس التعاون الخليجي، وغيرهم من أجل الحصول على مزيد من المساعدة.

الإعمار، إلا أن بإمكانه جعلها أكثر استدامة، وبالتالي أكثر احتمالاً للتأثير إيجابياً على المجتمع على المدى البعيد.

ولزيادة تأمين المكاسب التي تحققت ضد تنظيم داعش، ينبغي على الولايات المتحدة وشركائها الدوليين أن يقوموا بأداء دور أعظم في مبادرات كل من المصالحة المحلية والوطنية في العراق. فقد استغل تنظيم داعش الحكم الضعيف والانقسامات المجتمعية وكذلك الصراعات المحلية، من أجل إحراز تقدم في الاستيلاء على الأراضي العراقية. وسعت استراتيجيته إلى تقسيم المجتمع العراقي عن طريق توريث أفراد القبائل والمجتمعات المحلية في جرائمه، فقد حوّل الجيران إلى أعداء، ودفع بهم نحو حلقة من العنف الانتقامي، والذي يمنع نازحي بعض المناطق من العودة بأمان إلى ديارهم، مما يثبط الاستقرار، ويحول دون إعادة تأهيل المناطق المحررة.

إن المصالحة المحلية وتهيئة الظروف للتعايش السلمي أمران حاسمان لتحقيق الاستقرار، وهناك نماذج ناجحة لمثل هذه الجهود. وقد دعم معهد الولايات المتحدة للسلام حوارات تقودها جهود محلية في تكريت ويثرب، وغيرها من المناطق المحررة التي قللت

تعزير قوات الأمن العراقية

إلى ضباط المستوى المتوسط. ومع انتشار عدم الاستقرار في الشرق الأوسط في عام 2011 وما بعده، ربما يكون رئيس الوزراء المالكي قد خشي من تفويض الجيش العراقي القوى لسلطته السياسية. ومن بعد الانقلاب العسكري الفعلي في مصر ومحاولة الانقلاب في تركيا، يجب إعادة بناء الجيش العراقي حتى يصبح فعالاً، وخاضعاً لسيطرة الحكومة في نفس الوقت. كما ينبغي وضع ضمانات لمنع القادة المدنيين من استخدام الجيش لتخويف الخصوم السياسيين أو التلاعب بنتيجة الانتخابات.

أدت سياسات رئيس الوزراء السابق أيضاً إلى تنفير قطاعات واسعة من السكان السنة العراقيين. وفي ظل الحرب الأهلية المتصاعدة في سوريا، وجد الجيش العراقي نفسه يواجه مشهداً من تهديدات صعبة للغاية. وعلامة على ذلك ركزت جهود التدريب الأمريكية بشكل كبير على جهود مكافحة التمرد، إذا ما شن تنظيم داعش هجوماً تقليدياً. وقد قدم التدريب الأخير للقوات العراقية مهارات جديدة مصممة خصيصاً للظروف الخاصة التي تواجهها في الصراع من أجل استعادة الأراضي من تنظيم داعش، والتحديات التي تواجهها في المناطق المحررة مؤخراً. بالتوازي مع الدعم والمساعدة المستمرين من قبل الولايات المتحدة، كان هذا التدريب حاسماً في هزيمة التنظيم دون إشراك القوات الأمريكية مباشرة في القتال. ولذلك يجب أن يُختتم هذا النجاح ببدء الحكم الشرعي المدعوم من قبل قوات أمنية ذات كفاءة. وبذلك فإن الانسحاب المفاجئ من عراق ما بعد داعش من قبل الولايات المتحدة سوف يُمهّد السبيل أمام العودة إلى التطرف العنيف.

ويتعين على إدارة ترامب إظهار عزمها على مواصلة الانخراط في العراق، وطمأنة الحكومة العراقية إلى أن التدريب المستمر، وتقديم المشورة، وتجهيز البعثات سيبقى في قلب العلاقات العراقية الأمريكية. ثم إن الالتزام بالحفاظ على مستوى القوات في العراق بما يتناسب مع مهمة تدريب طويلة الأمد سيشير إلى أن حلفاء الولايات المتحدة في العراق لن يتم التخلي عنهم، وسيُعطي السياسيين العراقيين الثقة للتحول ضد إيران عن طريق العمل مع الولايات المتحدة، وبذلك فإن تحويل الجيش العراقي يجب أن يكون عملية تدريجية، وسيتحقق النجاح أكثر عن طريق اتساق وطول وقت الجهد المبذول، بدلاً من توفير الموارد على المدى القصير.

وينبغي أن تتضمن مهمة التدريب تقديم المشورة الفعالة ودمج المستشارين الأمريكيين على المستوى التشغيلي في الوحدات الرئيسية عبر مدى واسع من المواقع، بما فيها المناطق غير المستقرة. وسيتمن موقع المراقبة هذا المستشارين الأمريكيين من تقييم احتياجات الكتائب من معدات، وسيتم تدريب جمع المعلومات الاستخباراتية، ووضع الاستراتيجيات والأهداف. كما سيتمن للمستشارين فرصة رصد السلوك المسيء أو الفاسد، والعمل على منعه.

على المدى الطويل، يعد تطوير قوات أمنية عراقية قوية وقادرة ومهنية الطريقة الوحيدة المثلى لمنع عناصر الحشد الشيعي المدعومة من إيران من توسيع نفوذها في العراق، وكذلك يُمكن الدولة من تأسيس واحتكار الاستعمال المشروع للقوة المادية.

الإبقاء على بعثة التدريب وتقديم المشورة

أعرب معظم المسؤولين السياسيين الشيعة والسنة والأكراد عن رغبة قوية في بقاء الولايات المتحدة وقوات التحالف في العراق بعد تحرير الأراضي العراقية من سيطرة تنظيم داعش. فهم مدركون أن استعادة الأراضي من التنظيم لا تعني هزيمته، ولكن - بالأحرى - تعني الانتقال إلى حالة تمرد تقليدية، وستظل المساعدة الأمريكية مطلوبة للتصدي لها. وهم يعتقدون أيضاً أن وجود جيش قادر ومدرب تدريباً جيداً ومجهز تجهيزاً جيداً هو أمر ضروري لمنع تجدد التطرف العنيف.

وقد تحققت بعض النجاحات من جهود التدريب الأمريكي في العراق، ومن ضمنها سنوات من تدريب قوات مكافحة الإرهاب في العراق. وقد أدت هذه الوحدات دورها بشكل استثنائي على الخطوط الأمامية ضد تنظيم داعش. بينما أسفرت الجهود التدريبية التي بُذلت خلال الحرب ضد التنظيم عن نتائج إيجابية. وخلال مناقشاتنا أعرب العراقيون عن رغبتهم في البناء على الزخم الحالي مع وجود علاقة تدريب مستمرة، والتي يُمكن أن تُساعد في تعزيز قدرة الجيش العراقي على المدى الطويل.

فإن الانسحاب المفاجئ من عراق ما بعد داعش من قبل الولايات المتحدة سوف يُمهّد السبيل أمام العودة إلى التطرف العنيف.

وقد كان هناك انتقاد متكرر للجهود التدريبية الأمريكية في العراق، خاصةً بعد أن أصبح واضحاً أن الاستثمار الكبير في تدريب الجيش العراقي في السنوات التي تلت عام 2003 فشل في إنتاج قوة قادرة على الدفاع عن البلاد في عام 2014.⁹ لكن من المهم أن نلاحظ أن رئيس الوزراء السابق المالكي قد قوض مهنية الجيش العراقي بعد انسحاب الولايات المتحدة في عام 2011، ليحل محلها الجنرالات من حزبه، وكذلك قوض سلسلة القيادة عن طريق إصدار أوامر مباشرة

9 Nick Turse, "The US Military's Poor Record Training the Iraqi Army," War is Boring, January 22, 2016, <https://warisboring.com/the-u-s-military-s-poor-record-training-the-iraqi-army-328bee4315a9#1h1o7qrsi>.

الإرهابية في أوروبا تعرضها للعديد من الصدمات من قِبَل الشرق الأوسط، قادت الدول الأوروبية الثلاث الكبرى فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة إلى الموافقة على أن هزيمة تنظيم داعش بمثابة أولوية سياسية مطلقة. وتعد المملكة المتحدة وفرنسا اليوم من المساهمين الرئيسيين في الحملة الجوية ضد التنظيم، بينما تقوم ألمانيا بتسليح وتدريب قوات البشمركة الكردية على الخطوط الأمامية الشمالية، وتشارك إيطاليا بشكل كبير في تدريب الشرطة الاتحادية العراقية.

ويتعين على الولايات المتحدة أن تُعزز وتبني على هذا الالتزام الجديد عن طريق مواصلة دورها القيادي مع تيسير المسؤولية المتزايدة للشركاء الأوروبيين، ومن شأن هذا النهج أن يقلل من تكاليف انخراط الولايات المتحدة في العراق، بالإضافة إلى تمكين سلطات الاتحاد الأوروبي من التصدي للتهديدات الخطيرة لأنها القومي. كما أن الشراكة الأمنية متعددة الأطراف مع العراق ربما ستكون أقل حساسية من الناحية السياسية سواء في العراق أو بالنسبة للشعب الأمريكي. وسيتيح ذلك للدول الأوروبية التي لم تشارك في غزو عام 2003 حرية أكبر للعمل في العراق دون إثارة الجدل الذي كثيراً ما يطارد الولايات المتحدة في البلاد. ومع ذلك يتطلب النشر الفعال للموارد من الدول الشريكة في العراق أن تقوم الولايات المتحدة بدور قيادي في توجيه هذا الجهد.

مجالات إضافية ذات أولوية: الأراضي المتنازع عليها، والمخابرات، ووزارة الداخلية

ومن القضايا ذات الأولوية الأولى بالنسبة للولايات المتحدة وشركائها في التحالف هي الاحتفاظ بالسيطرة على التوترات التي تقع على طول الحدود الجنوبية لحكومة إقليم كردستان، وذلك تحقيقاً لرغبة الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان وكذلك مجتمعات الأقليات المحلية. أما المناطق التي انتقلت فيها السيطرة من قوات الأمن العراقية إلى البشمركة فقد كانت عرضة لهجمات تنظيم داعش، ويُمكن أن تتفاقم التوترات العرقية في هذه المناطق بسرعة وتؤدي إلى العنف المحلي الذي ينطوي على إمكانية إشعال صراع مدني أوسع نطاقاً. ويُمكن للتحالف تنظيم سلسلة من اللجان والخطوط الساخنة الموجهة نحو الحد، على وجه السرعة، من العنف في المناطق المتنازع عليها. كما أن الاهتمام القوي من جانب التحالف بهذه الأراضي سيحفز على الاعتدال بين قوات البشمركة وقوات الأمن العراقية، ويُمكن أن يمنع نشوب نزاع عرقي جديد من شأنه أن يجتاح مناطق العراق المتنازع عليها. ومن المهم أيضاً أن نلاحظ أن جميع الأراضي تقريباً التي طالبت بها حكومة إقليم كردستان خلال الحرب المناهضة لتنظيم داعش كانت سابقاً تحت السيطرة العربية السنية. وإذا ما تُركت النزاعات الإقليمية دون حل، فإن بإمكانها أن تسمح بعودة ظهور الجماعات السنية العنيفة، بما فيها تنظيم داعش وحلفائه المحتملين.

ومن المجالات ذات الأولوية الثانية تعزيز قدرة المخابرات العراقية. فقد عانت أجهزة المخابرات العراقية من انتكاسات شديدة عندما انسحبت القوات الأمريكية في عام 2011 والسنوات التي تلتها، فقد كانت تكافح من أجل اختراق الشبكات المتطرفة وتفكيكها.

ويُمكن أن تكون هناك طريقة مباشرة لإقامة بعثة تدريبية مستمرة تتمثل في تمديد تكليف مجموعة العمل المشتركة - عملية العزم الصلب، وذلك بتصريح من رئيس الوزراء العراقي. ويكون تكليف عملية العزم الصلب لهزيمة تنظيم داعش هو من أجل تمكين الحكومة من اتخاذ إجراءات حكومية لزيادة الاستقرار الإقليمي.¹⁰ ويُمكن أن يستمر التدريب الجاري للقوات العراقية في إطار هذا التكليف، وربما منع حدوث اضطراب سياسي مرتبط بتمرير اتفاقية جديدة لوضع القوات. كما يُمكن أن تكون هناك تسوية تنص على دفع الحكومة العراقية مقابل للنسبة المتزايدة من الجهد التدريبي، وذلك مع بدء الاقتصاد العراقي في التعافي.

وإلى أن يتم تقاسم هذه التكاليف بشكل واقعي مع الحكومة العراقية، فإنه يجب على الولايات المتحدة تمديد تكليف صندوق العراق للتدريب والتجهيز، وإبلاغ الحكومة العراقية بأنها ملتزمة بتعزيز المكاسب التي تحققت ضد تنظيم داعش، وكذلك بتحقيق الاستقرار في البلاد.

ومن شأن توفير مثل هذا التدريب الجيد، وتقديم المشورة، وتوفير الإمكانات لهذا الجهد أن يُعطي الولايات المتحدة نفوذاً في العراق، والذي ينبغي استخدامه لتعزيز الإصلاحات السياسية الحاسمة لتحقيق الاستقرار في البلاد على المدى الطويل. وعلى الفور يجب على الولايات المتحدة أن تضمن قيام قوات الأمن العراقية بتجنيد أعداد كافية من السنة والأقليات. والأبعد من ذلك يجب أن يكون هناك جهد لربط تمديد بعثة التدريب مع التقدم في الساحة السياسية.

تأمين الانخراط الحالي للتحالف

تتمثل إحدى السمات الإيجابية للاستراتيجية الأمريكية في العراق في مشاركة الشركاء الدوليين في التعاون الأمني. فعلى النقيض من الفترة ما بين عامي 2003 و2011، عندما هيمنت قوات التحالف البريطانية والأمريكية بشكل كبير على التحالف، يعمل الآن العديد من دول حلف الناتو ومجموعة العشرين في العراق.

وينبغي أن تكون الأولوية لإدارة ترامب هي الحفاظ على هذا الدعم الدولي للعراق، مع المساعدة في أن يكون تحويل الشراكات بعيداً عن المشاركة في العمليات الحركية من حيث تبادل المعلومات الاستخباراتية، والتدريب والتجهيز ومساعدة قوات الأمن العراقية. ويُمكن أن تشمل مجالات التركيز الرئيسية لدعم التحالف التدريب المستمر لقوات العمليات الخاصة، والتدريب الاستخباراتي، مع التركيز بشكل خاص على عمليات مكافحة الإرهاب، وتطوير أمن الحدود، والقدرات اللوجستية لدعم العمليات في الأماكن غير الخاضعة للحكم، وتدريب الجيش العراقي والشرطة الاتحادية على مكافحة التمرد.

وعلى وجه الخصوص ينبغي مواصلة تشجيع المشاركة الأوروبية في العراق وتطويرها. وقد أظهرت أزمة اللاجئين والهجمات

10 Operation Inherent Resolve, "Campaign," Combined Joint Task Force website, last accessed March 17, 2017, <http://www.inherentresolve.mil/campaign>.

في العراق قبل عام 2011، ويجب عليها أن تتخذ خطوات إيجابية لتعزيز شراكتها مع وزارة الداخلية. وهذه الوزارة هي الأكبر في العراق، وهي المسؤولة عن قوات الشرطة العراقية. ومن ثم فمن المؤكد أنها ستلعب دوراً رئيساً في تحقيق الاستقرار.

واعترافاً منها بأن هذه العملية ستكون حساسة وتدريبية، ينبغي للولايات المتحدة أن تُعمّق علاقاتها مع وزارة الداخلية، وربما تقدم الدعم إلى إدارات الطب الشرعي والمخبرات، وأن تُساعد على تدريب قسم الاستجابة للطوارئ بالوزارة على استراتيجيات مكافحة الإرهاب. كما يُمكن للولايات المتحدة أن تُشجّع الدول الشريكة في التحالف على القيام بدور قيادي في تدريب الشرطة الاتحادية العراقية كما يفعل الإيطاليون، وعلى تبني مجالات حساسة للغاية، من ضمنها معاملة السجناء. وقد كانت أوجه القصور في وزارة الداخلية ضارة للغاية بالعلاقات بين الطوائف في العراق، ويجب أن يكون العمل على تعزيز كفاءة واحترافية الوزارة جزءاً هاماً من أي استراتيجية لتحقيق الاستقرار في العراق.

حيث يحتاج ضباط الاستخبارات العراقية إلى التدريب على مهارات إجراء عمليات اختراق طويلة الأمد داخل المنظمات المتطرفة، كما يجب أن يزرعوا التعاطف في المجتمعات المضيفة، وأن ينشؤوا أصولاً استخباراتية. وسيزداد ذلك أهميةً مع تراجع تنظيم داعش عن موقفه الحالي، واتجاهه إلى تمرد تقليدي تحت الأرض. ويُمثل منع الهجمات الانتحارية واسعة النطاق التي يشنها التنظيم على المدنيين العراقيين أولويةً عليا بالنسبة للمؤسسة السياسية في العراق، كما أنه يحظى بقبول كبير من جانب المساعدات الأمريكية في هذا المجال. ويتعين على الولايات المتحدة أن تنتهز الفرصة لمساعدة العراقيين على استخدام المعلومات الاستخباراتية بشكل فعال لمواجهة التمرد تحت الأرض في البلاد.

ويكون المجال الأخير الذي يجب أن يحظى بالاهتمام هو العلاقات الأمريكية مع وزارة الداخلية العراقية. حيث يهيمن على هذه الوزارة منظمة بدر، التي تعد لاعباً أساسياً في وحدات الحشد الشعبي التي لها تاريخ طويل من التعاون الوثيق مع إيران. وقد تمكنت الولايات المتحدة من إقامة علاقة عمل مع منظمة بدر

التوسط بين بغداد وحكومة إقليم كردستان

على سحب القوات من مجتمعات الأقليات التي ترغب في تحقيق قدر أكبر من الحكم الذاتي، وفي حفظ الأمن فيها من خلال شرطة محلية. ويُمكن كذلك لبغداد وحكومة إقليم كردستان التنسيق بشأن السياسة الخارجية من أجل تحقيق نتائج أفضل.

فيما تكون الولايات المتحدة هي الطرف الوحيد الذي يثق به كل من بغداد وحكومة إقليم كردستان لتوجيه هذه الجهود على المدى الطويل والقصير. ويمكن للولايات المتحدة أيضاً أن تستخدم مساعدتها المستمرة بشكل استراتيجي لتشجيع التعاون بين حكومة إقليم كردستان وبغداد. على سبيل المثال من خلال دعم مشاريع البنية التحتية المشتركة في المناطق المتنازع عليها التي تخدم الاحتياجات المحلية. وبإيجاد حوافز للتعاون المستمر بين الجانبين يُمكن أن يحاول الطرفان تجاوز الإدارة المستمرة للأزمات والتوجه نحو حالة من العلاقات الإيجابية.

ويجب على الولايات المتحدة وشركائها الاستمرار في إعادة صفقة تقاسم العائدات بين أربيل وبغداد. ويمكن للولايات المتحدة أيضاً أن تشجع حكومة إقليم كردستان على حساب قيمة الصادرات المستقلة وذلك مقارنةً بالتحويلات الاتحادية، وعلى التفكير بشأن أي نوع من التسويات ستكون مستعدة لقبولها. كما تحتاج الأحزاب السياسية الكردية المتنافسة صياغة طلب وحيد من بغداد.

وقد نجحت جهود الوساطة التي قامت بها الولايات المتحدة بشكل صغير لكنه هام في أغسطس/ آب 2016، وذلك حينما توصل الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى اتفاق مع بغداد لاستئناف إنتاج حقول النفط الثلاثة في كركوك -التي تديرها حالياً شركة نفط الشمال التابعة للدولة العراقية- وتقاسم الأرباح بين الطرفين. فقد أوقفت بغداد إنتاج حقول النفط الثلاثة في مارس/ آذار 2016، وذلك بعد أن فشلت حكومة إقليم كردستان في دفع الإيرادات إلى بغداد. بينما ساعد دبلوماسيون أمريكيون في التوسط في صفقة يُستأنف من خلالها ضخ حوالي 150 ألف برميل يومياً من الحقول، مع تقسيم الإيرادات بالتساوي بين بغداد وحكومة إقليم كردستان. كما التزم الجانبان باستخدام هذه العائدات في الدفع للموظفين العموميين في كركوك حيث تتواجد الحقول النفطية. وقد تم تعديل هذه الصفقة بعد أن توصلت بغداد إلى اتفاق مع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) لخفض إنتاج البترول. فالآن يتم نقل حصة بغداد إلى مصافي النفط الكردية لتوفير الكهرباء في المقام الأول للمواطنين المحليين بدلاً من تصديرها عبر شركة تسويق النفط التابعة للدولة. ويمثل هذا التحرك خطوة إيجابية وعملية من جانب بغداد، ويمكن أن يبشر بالخير لمواصلة المفاوضات مع حكومة إقليم كردستان.

كما أن الطابع التكنوقراطي لوزير النفط الحالي في بغداد يمكن أن يمثل أيضاً فرصة للنهوض بالمفاوضات بين حكومة إقليم كردستان

هناك فقدان كبير للثقة ولحسن النية بين بغداد وحكومة إقليم كردستان، وذلك مع اعتقاد حكومة إقليم كردستان بأنها ضحية لبغداد، بينما تعتبر بغداد نفسها مُستغلةً من قبل حكومة إقليم كردستان. لكن التدهور المستمر للعلاقة بين بغداد وحكومة إقليم كردستان ليس من مصلحتهما، ولا يخدم مصالح الولايات المتحدة.

ولا يوجد شك في أن معظم الأكراد العراقيين يريدون دولة مستقلة لهم، إلا أن هناك خلافات كبيرة بين الأكراد أنفسهم حول كيف ومتى يمكن أن يحدث ذلك. وهناك إجماع أكبر على أن العملية يجب أن تدار بطريقة تجعل إقليم كردستان المستقل له علاقة وثيقة مع بغداد، خاصةً في المجالين الاقتصادي والأمني.

ويشير ذلك إلى احتمال وجود عمليتين متداخلتين: واحدة طويلة الأجل لمعالجة القضايا المرتبطة بإنشاء دولة مستقلة، مثل الحدود، والنفط، ووضع كركوك وغيرها من الأراضي المتنازع عليها. وسترکز العملية الأخرى التي تعمل على المدى القريب على إدارة التحديات العاجلة مثل توزيع عائدات النفط، والتعاون الأمني بعد هزيمة تنظيم داعش، والحفاظ على الهدوء في الأراضي المتنازع عليها. وقد شكلت كل من بغداد وحكومة إقليم كردستان عدداً من اللجان المشتركة على مر السنين، وكان بعضها يعمل بشكل أفضل من بعض. وأعلن كلاهما بالفعل عزمهما على إنشاء لجان لمناقشة الانفصال.

من وجهة نظر اقتصادية، فإنه من المنطقي لحكومة إقليم كردستان أن تعيد صياغة صفقة فعالة لمشاركة العوائد مع بغداد. وبغداد أيضاً تقف مستفيدة من الانخراط مع حكومة إقليم كردستان، باعتبارها مركز مستقر نسبياً للاستثمار الدولي، وكطريق للتجارة مع جيران العراق.

كما تمت ملاحظته سابقاً، فمن المحتمل أن تشتعل حرب أهلية في الأراضي المتنازع عليها. ومن الواضح أن التوصل إلى حل كامل لهذه القضية هو أمر ربما قد يستغرق وقتاً طويلاً. بيد أن الخطوات الفورية ستكون حاسمة لتجنب إطلاق العنان لسلسلة أخرى من الحروب الأهلية في العراق.

في حين أن التسوية الكبرى بشأن تقاسم الإيرادات والأراضي المتنازع عليها يجب أن تكون - بالضرورة - جزءاً من عملية طويلة الأجل، إلا أنه ينبغي أن تُرَكَّز الجهود في الأجل القصير على إجراءات يمكن تحقيقها من أجل بناء الثقة. فمن شأن الاتفاقات الأمنية المشتركة بين قوات الأمن العراقية والبيشمركة في المناطق المتنازع عليها أن تضمن عدم تصاعد النزاعات المحلية. وكذلك يُمكن أن تتحمل بغداد المزيد من عبء رعاية النازحين الفارين من صراع تنظيم داعش، الذين يتواجدون بشكل كبير في الأراضي الكردية. وقد توافق كل من بغداد وحكومة إقليم كردستان



جنود أمريكيون يعطون جنود عراقيين تدريب حول كيفية تجميع كاشفات المعادن لمساعدتهم في المعركة ضد داعش. أبريل/نيسان 2015. مصدر الصورة The JIDA/Flickr.

أن تبذل جهداً واعياً لوضع نفسها كشريك مساهم داخل الدولة العراقية، وذلك على المدى القصير على الأقل.

ويُمثل انعكاس الرغبة الكردية في الاستقلال إحباطاً عربياً عراقياً خصوصاً إزاء نية حكومة إقليم كردستان المعلنة بالبقاء في العراق فقط، طالما أن ذلك يمثل شبكة مالية إيجابية بالنسبة لها. ويؤدي هذا الأمر إلى زيادة التساؤل حول سبب رغبة بغداد في أن يظل إقليم كردستان جزءاً من البلاد. وستؤثر قدرة الطرفين على إدارة المسائل قصيرة الأجل على كيفية تنفيذ عملية طويلة الأجل. ويمكن تحقيق مجموعة ناجحة من النتائج الإيجابية، ولكن نظراً لتعقيد وحساسية هذه القضايا، سيكون ذلك صعباً للغاية. ولذلك فمن الضروري وجود انخراط أمريكي متواصل مع كلا الطرفين. فكما هو الحال مع نقل السلطة لا ينبغي للولايات المتحدة أن تتخذ موقفاً لصالح الاستقلال الكردي أو ضده. ولكن ينبغي عليها القيام بمساعدة الأطراف قدر الامكان في تحقيق الأهداف التي وضعوها لأنفسهم.

وبغداد. فقد أدلى جبار اللعبي - الرئيس السابق لشركة نفط الجنوب التابعة للدولة وصاحب شخصية تكنوقراطية محترمة - ببيانات تصالحية بشأن حكومة إقليم كردستان، وذلك منذ توليه منصب وزير النفط، كما يمكنه أيضاً أن يكون شريكاً حيوياً في جهود التوصل إلى حل. وبالإضافة إلى ذلك، تشير الضغوط المالية في إقليم كردستان إلى أن الإقليم حريص على التوصل إلى اتفاق مع بغداد.

وعلى كل من الولايات المتحدة والتحالف المنخرط في العراق أن يسعياً إلى الاستفادة من هذا الانفتاح المحتمل، عن طريق مواصلة الضغط على كلا الجانبين من أجل التوصل إلى تسوية مستدامة. ومن المرجح أن تتطلب مثل هذه التسوية اعتراف بغداد بواقع استمرار صادرات النفط الكردية المستقلة، وهو أمر ذو أهمية رمزية لحكومة إقليم كردستان في سعيها لتقرير المصير. واستعادة التحويلات المالية من بغداد ربما يتطلب من حكومة إقليم كردستان

الخاتمة

شماله وغربه. وقد كان تركيز الإدارة الأمريكية السابقة ينصب بشكل صارم على الهزيمة العسكرية للتنظيم. لكن تنظيم داعش كان علامة على ضعف سياسي عميق وليس سبباً فيه. وإذا اختارت الإدارة الأمريكية الحالية اتباع نفس سياسة إعلان النصر والانسحاب بعد هزيمة داعش، فسوف نرى نفس النتيجة المحتملة في بداية جولة أخرى من الحرب الأهلية في العراق، تتمثل في تقوية قبضة إيران المؤذية على العراق، وعودة تنظيم داعش أو من يخلفه. ولحماية أمن الوطن سنكون قريباً في آتون حرب أخرى باهظة الثمن.

لقد عرضنا هنا عناصر استراتيجية للعراق، تهدف إلى إبقاء الأمريكيين في مأمن من الإرهاب. وسوف يتطلب الأمر من الولايات المتحدة وحلفائها جهداً قائماً على العمل الاستراتيجي مع بعض تكاليف الاستثمار. لكن هذه التكاليف ليست سوى جزءاً بسيطاً مما سيكلفه الذهاب إلى الحرب مرة أخرى. وحقيقة أن القوات الأمريكية قد عادت إلى العراق بعد مغادرتها في عام 2011 ينبغي أن تكون من أجل القيام بما يلزم. وبذلك تتطلب مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة بذل الأخيرة قصارى جهدها للمساعدة في إقامة عراق مستقل ومستقر ومزدهر، عراق يحيا في سلام مع جيرانه، ويعكس الحكم الشرعي والفعال، ويميل بقوة إلى التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

في الوقت الذي يقترب فيه العراق من وضع حد لسيطرة تنظيم داعش على أراضي البلاد، سيكون من المغري إعلان النصر والمضي قدماً. ولكن سيكون ذلك خطأ كارثي. فداعش تعود بالفعل إلى أسلوبها القديم من خلال التصعيد بهجمات ذات خسائر جماعية على أهداف مدنية في جميع أنحاء العراق. وإذا انسحبت الولايات المتحدة من العراق، ستتاح للتنظيم فرصة الاستعادة التدريجية لقدرته، حتى يتمكن من تهديد المصالح الأمريكية في العراق، وكذلك في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وربما حتى في الولايات المتحدة نفسها. ويتطلب تحقيق هزيمة دائمة لتنظيم داعش أن تحافظ الولايات المتحدة على حضور قوي عسكري ودبلوماسي وعلى مستوى المساعدة المقدمة للعراق. ومن خلال ذلك، يمكن للولايات المتحدة أن تساعد الجيش العراقي على الاستمرار في استئصال عناصر تنظيم داعش، كما يمكنها تمكين الحكومة العراقية من معالجة الدوافع الكامنة وراء التطرف العنيف في البلاد. وبالتالي يكمن مفتاح النجاح الدائم في الدعم المستمر لجهود الحكومة العراقية لإصلاح نهجها في الحكم، ولإستعادة شرعيتها بين مواطنيها، وكذلك لتحقيق الاستقرار لاقتصادها.

ولقد رأينا ما يحدث عندما تنسحب الولايات المتحدة سياسياً وعسكرياً من العراق دون الإعتبار للظروف. فقد دخلت إيران ووكلائها إلى بغداد وجنوب العراق، بينما اجتاحت تنظيم داعش

الجهات والمؤسسات الداعمة لمجموعة عمل مستقبل العراق

تعرب مجموعة العمل عن امتنانها للدعم الذي قدمه عدد من المانحين، بالإضافة إلى المؤسسات التالية:

الصندوق الخيري للسلام العالمي والتنمية The Global Peace and Development Charitable Trust: تأسس الصندوق من قبل المسؤول السابق في الجيش الأمريكي ورائد الأعمال جون ديلاسيو من أجل تغيير منحى التاريخ... قليلاً. ويساعد الصندوق في بناء عالم سلمي ومستقر من خلال الاستثمار في الشباب، وتعزيز المجتمع المدني، وإلهام الآخرين من خلال الشراكات الإبداعية.

GPD Charitable Trust

المجلس الأطلنطي - مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط: مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط التابع للمجلس الأطلنطي يجمع أصوات من المجتمع الأطلنطي سوياً إلى جانب أصوات من الشرق الأوسط، وذلك لتعزيز الحوار المتعلق بالسياسة العامة بشأن مستقبل المنطقة. ويقدم المركز أيضاً في الوقت المناسب تحليلاً متعمقاً وتوصيات سياسية مبتكرة بشأن التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة وبالأخص في البلدان التي يركز عليها، ويخلق مجتمعات ذات تأثير بشأن القضايا المهمة.

Atlantic Council
مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط

مؤسسة كونراد أديناور Konrad Adenauer Stiftung: هي مؤسسة سياسية ألمانية تعمل في أكثر من 120 دولة لتعزيز الحرية والسلام والعدالة. وتسعى المؤسسة إلى إجراء بحوث معمقة وتحليل علمي لتوفير أساس للعمل السياسي الفعال. وقد دشنت المؤسسة مكتباً مختصاً بالعراق وسوريا مقره بيروت.

Konrad Adenauer Stiftung

معهد الدراسات الإقليمية والدولية The Institute for Regional and International Studies: يدرس معهد الدراسات الإقليمية والدولية في الجامعة الأميركية بالسليمانية القضايا الأكثر تعقيداً التي تواجه العراق وإقليم كردستان والشرق الأوسط على نطاق أوسع، وذلك عبر الزمالات والشراكات البحثية والفاعلية. والفاعلية الرئيسية للمعهد هي منتدى السليمانية السنوي الذي يناقش فيه قادة العالم والخبراء القضايا الأكثر إلحاحاً في المنطقة، والتوجهات الحالية، ونقاط الصراع.

AMERICAN UNIVERSITY OF IRAQI STUDIES
TRIS
Institute of Regional and International Studies

مركز البيان للدراسات والتخطيط: هو مركز بحثي مستقل غير ربحي مقره بغداد، يقدم وجهة نظر أصلية حول قضايا السياسة العامة المتعلقة بالعراق والمنطقة المحيطة به. ويُعد بحوثاً مستقلة، ويشارك في تحليلات دقيقة، ويقترح حلولاً عملية للتحديات المعقدة التي تواجه العراق اليوم.

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

كما تعرب فرقة العمل المعنية بمستقبل العراق عن امتنانها لشريكها الإعلامي، **مجلة السياسة العراقية من الداخل Inside Iraqi Politics**

المجلة هي نشرة إخبارية تختص بتقييم المخاطر السياسية، وتقديم نظرة تحليلية حول العراق باللغة الإنجليزية استناداً إلى المصادر العربية والكردية. والمجلة تتجاوز السياسة البحتة وساحات بغداد وتتوجه نحو نقاط التلاقي بين السياسة والأمن، وبين الاستثمار وتنمية الدولة. والمجلة بمثابة منظور أكثر من كونها مصدراً. يوفر النشر - المكتوب بواسطة عدد من الكُتّاب من ذوي اللغات المتعددة وذوي الخبرة في متابعة الشأن العراقي - الدقة والعمق مع إبقائك مواكباً للأحداث في العراق.

Inside Iraqi Politics

Strategic Intelligence on Iraq...
Politics, Political Risk & Political Economy

مجلس مديري المجلس الأطلنطي

الرئيس

* جون إم. هنتسمان

الرئيس الفخري، المجلس الاستشاري الدولي

برنت سكوكرافت

الرئيس والمدير التنفيذي

* فريديريك كيمب

نواب الرئيس التنفيذيون

* أدريان أرشت

* ستيفن جاي. هادلي

نواب الرئيس

* روبرت جاي أبرنيشي

* ريتشارد ديليو إدلمان

* سي بويدن رمادي

* جورج لوند

* فيرجينيا أ. مولبرجر

* ديليو ديفير بيرسون

* جون جاي ستودزينسكي

أمين صندوق

* بريان سي مك هندرسون

سكرتير

* والتر بي سلوكومب

المديرون

ستيفان أبريال

عودة أبردين

* بيتر أكرمان

تيموثي دي آدمز

برتراند مارك ألين

جون آر ألين

* مايكل أندرسون

مايكل إس أنصاري

ريتشارد إل أرميتاج

ديفيد دي أوفهوسر

إليزابيث اف باجلي

* رفيق أ. بيزري

دينيس سي. بلير

* توماس بلير

فيليب أم بريدلوف

روين إيه بريجيتي

مايرون بريليان

* إستر بريمر

آر نيكولاس بيرنز

* ريتشارد آر بيرت

مايكل كالفي

جيمس إيه كارتر

جون إيه تشابوتون

أحمد شاراي

ساندرا تشارلز

ميلاني تشن

جورج تشويفسكي

ويسلي كيه كلارك

ديفيد ديليو كريج

* رالف دي كروسبي

نيلسون ديليو كونينجهام

ايفو إتش دالدر

أنكيت إن ديساي

* يولا جييه. دوبريانسكي

كريستوفر جود

كونرادو دورنيه

توماس جاي. إيجان

* ستيفارت إيه إيزنستات

توماس آر إلدريدج

جولي فينلي

لورانس بي فيشر II

* آلان إتش فلايشمان

* رونالد إم فريمان

لوري إس فولتون

كورتني جيدولديج

روبرت إس جيلبارد

توماس إتش جلوسر

شيري ديليو جودمان

ميكايل هاجستروم

إيان هاجو

أمير هاندجاني

جون دي هاريس II

فرانك هاون

مايكل في هايدن

أنيت هيوسر

إد هولاند

* كارل في هوبكنز

روبرت دي هورمانس

ميروسلاف هورناك

ماري إل هاو

وولفجانج إف

روين جيفري III

جويلا إم جونسون

* جيمس إل جونز

لورانس سي كاناريك

ستيفن آر كاييس

* ماري بيكا كارب

زلماي خليل زاد

روبرت إم كيميت

هنري كيسنجر

فرانكلين دي كرامر

ريتشارد لوسون

* جان إم لودال

* جين هول لوتي

ويليام جاي لين

عزت مجيد

ويندي ديليو ماكينز

زازا ماموليشفيلي

ميان إم مانشا

جيراردو ماتو

وليام ماير

تي آلان مكارتور

جون إم ماك هوج

إريك دي كيه ميلبي

فرانكلين سي ميلر

جيمس إن ميلر

جوديث إيه ميلر

* ألكسندر في ميرتشفيف

سوزان موليناري

مايكل جاي موريل

ريتشارد مورنينجستار

جورجيت موشبشر

توماس آر نيديس

فرانكو نوسشيس

جوزيف سي ناي

هيلدا أوتشوا - بريمبورج

شون سي أوكيف

أحمد إم أورين

سالي إيه بانتر

أنا أي بالاسيو

كارلوس باسكوال

آلان بيلجريني

ديفيد إتش. بيترايوس

توماس آر بيكيرينج

دانيال بي. بونيمان

دانيال إم. برايس

أرنولد إل بونارو

روبرت رانجيل

توماس جييه. ريدج

تشارلز أوه. روسوتي

روبرت أوه رولاند

هاري ساشينيس

برنت سكوكرافت

راجيف شاه

ستيفن شاييرو

كريس سينج

جيمس جي ستافريديس

ريتشارد جاي ستيلي

يولا ستيرن

روبرت جي ستيفنز

روبرت إل ستوت

جون إس تانر

* إيلين أوه تاوشر

ناثان دي تيببتس

فرانسيس إم تاونسند

كلايد سي توجل

بول توومي

ميلاني فيرفير

إنزو فيسكوسي

تشارلز إف والد

مايكل إف. والش

ماسيغ ويتوكي

نيل إس ولين

ماري سي ييتس

دوف إس زاخيم

المديرون الفخريون

ديفيد سي أكيسون

مادلين كيه أولبرايت

جيمس إيه بيكر III

هارولد براون

فرانك سي كارلوتشي III

روبرت إم غيتس

مايكل جي مولن

ليون إيه بانيتا

وليام جي بييري

كولن باول

كوندوليزا رايس

إدوارد إل روني

جورج بي شولتز

جون وارنر

ويليام إتش وبستر

* قائمة أعضاء اللجنة التنفيذية اعتبارًا

من 17 أبريل 2016



مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط

المجلس الأطلسي هو منظمة غير ربحية تهدف إلى دعم قيادة أمريكية بناءً وتعزيز انخراطها في الشؤون الدولية، اعتماداً على الدور المركزي للمجتمع الأطلسي في مواجهة التحديات العالمية اليوم.

2017 المجلس الأطلسي في الولايات المتحدة الأمريكية. كل الحقوق محفوظة. غير مسموح بإعادة نشر أي أجزاء من هذا المنشور أو نقله بدون إذن مكتوب من المجلس الأطلسي، فيما عدا حالات الاقتباسات المختصرة في المقالات الصحفية والمقالات النقدية والمراجعات. يمكنكم التواصل مباشرة:

المجلس الأطلسي

1030 15th Street, NW, 12th Floor,
Washington, DC 20005

www.AtlanticCouncil.org, (202) 463-7226